البحوث
والدراســـــات

تحولات مدينة القاهرة القديمة
ومشكلاتها ١٧٩٨م - ٢٠٠٠م

د/أيمن حسن حجاب

تحولات مدينة القاهرة القديمة ومشكلاتها (١٧٩٨م-٢٠٠٠م)

د/أيمن حسن حجاب

مقدمة

إذا عُدَّت العواصم العظمى فى العالم فالقاهرة واردة بالتأكيد فى العشرة الأُوَل أو العشرة ونيف، وهى المدينة الأولى المطلقة ، وإن حصرت العواصم العريقة فى الدنيا فلعل القاهرة وأسلافها هى أم المدن جميعًا ، وما من عاصمة -غالبًا- لها فى دولتها ما للقاهرة من ثقل ومركزية طاغية ومسيطرة ، إن كل شىء مُرَكَّزٌ بعنف فى القاهرة حتى يمكننا القول بأن النيل إن يكن يصب فى البحر المتوسط طبيعيًا فإن مصر تصب فى القاهرة بشريًا، بحيث يمكن أن نقول إن الهجرة فى مصر قاهرية المركز Cairo Centric[١].

وتكاد القاهرة أن تكون المدينة الدولة؛ فالقاهرة فى حديث الناس ووجدانهم هى «مصر» حيث يطلق الناس اسم «مصر» على «القاهرة »، وقديماً كان اسمها الرسمى «مصر المحروسة» عندما كانت التسمية ضرورية فى الخطط واللوائح للفصل بين المدينة والدولة[٢]، والقاهرة تحتل موقعًا فريدًا فى «مصر»؛ حيث يرجع اختيار موقعها إلى اعتبارات جغرافية وحربية، فهى ملتقى الصحراوين: الشرقية والغربية وملتقى الدلتا بالصعيد، وقد أدى وقوعها عند رأس الدلتا إلى قربها من الأراضى الزراعية لتضمن حاجتها من المؤن ولتؤمن حاجتها إلى الامتداد والتوسعات المستقبلية باتجاه الشمال والجنوب فى اتجاه النهر، كما أن وجود جبل «المقطم» من جهة الشرق وفر للمدينة الحماية، بالإضافة إلى توفير مادة بناء من الحجر أيضًا تميز موقها بارتفاع منسوب سطحها عن مخاطر الفيضانات[٣] .

بيد أن التكوين العمرانى الاجتماعى للقاهرة كمدينة إسلامية يصعب تحديده على أساس جغرافى، كما هو الحال فى المدينة الغربية، فالترابط الاجتماعى العِرْقى هو المكوِّن لأحياء المدينة الإسلامية؛ لذلك فإن وحدة الفكر

والعقيدة فى المجتمع الإسلامى والتى شكلت البناء العمرانى للمدينة الإسلامية تربط ما بين الرباط فى المغرب غربًا ومشهد فى إيران شرقًا. كما يتميز النمط العمرانى للمدينة الإسلامية كذلك بوجود سور يحيطها كخط دفاع عنها بالإضافة إلى حمايتها من تلوث الهواء بغبار الصحراء. وتمتد الحركة فى المدينة الإسلامية - عند الدخول إليها من أبوابها الكبيرة - على طول القصبة الرئيسة للمدن حيث تتركز الأنشطة التجارية، الأمر الذى يميزها بالاتجاه الطولى للاستعمالات التجارية، كما تمتد بنفس الصورة الأنشطة الحرفية فى شكل محالٍّ وورش صغيرة متجاورة متعاونة مع بعضها فى إنتاج السلع المختلفة(٤).

ويحتل المسجد مركز المدينة فى منتصف القصبة وتتبعه المدارس الإسلامية، كما تتركز حوله الحرف المرتبطة بالنشاط المركزى أو الأنشطة الحرفية التى تسد حاجة الريفيين فتتجمع حول البوابات الرئيسة للمدينة، ومن القصبة التجارية الرئيسة للمدينة تتفرع الشوارع والطرقات التى تتجمع حولها الأحياء السكنية؛ حيث الهدوء والسكينة والظلال والراحة النفسية والارتباطات الأسرية، وإذا كانت القصبة التجارية قد تغطى بعض أجزائها فإن الشوارع المحلية للأحياء أيضًا قد تغطى بعض أجزائها كما هو موجود فى مدن شمال أفريقيا.

وتتميز حوائط الطرقات فى المدينة الإسلامية بالبساطة وقلة الفتحات والارتفاع القليل الذى يتناسب مع عروض الشوارع، ومع بساطة التعبير المعمارى للواجهات الخارجية فإن داخل المساكن يزخر بالثراء فى التفاصيل المعمارية والزخارف الداخلية وهذه ظاهرة تعلو وتهبط من منزل إلى آخر تبعًا لقدرة صاحب المسكن، وهكذا تتأكد روح المساواة والبساطة والتجانس فى الخارج كظاهرة اجتماعية مع ثراء الداخل تعبيرًا عن الحرية الفردية، الأمر الذى يعكس القيم والتعاليم الإسلامية الموجهة لحركة الفرد والمجتمع ، ويعتبر الفناء الداخلى للمسكن ظاهرة اجتماعية تتواءم مع الحاجة المناخية.

واستمرت المدينة الإسلامية على هذا الحال حتى القرن التاسع عشر عندما بدأت تظهر آثار الثورة الصناعية فى أوروبا والتى تبعها مرحلة النمو الاقتصادى

والتوسع الاستعمارى، الأمر الذى أحدث تحولات جذرية فى المدن الإسلامية بعد ذلك بما يسمى ظاهرة التغريب ، ولم تظهر هذه التحولات فى النواحى العمرانية فقط بل امتدت أيضًا إلى الجوانب الاجتماعية والنظم الاقتصادية وتقهقرت بذلك القيم التى كانت تسود المدينة الإسلامية من قبل؛ ففقدت المدينة الإسلامية بذلك شخصيتها الحضارية ومقوماتها العمرانية(٥).

تواجه القاهرة القديمة العديد من المشكلات التى تؤثر بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة على وجود واستمرارية هذه المدينة التاريخية، وقد نتجت هذه المشكلات من جَراء العامل البشرى الذى كان ومازال اللاعب الرئيس فى كل ما يصيب المدينة من مشكلات وتحولات عمرانية طارئة تعبث بهوية القاهرة التاريخية.

ولا ريب أن الحفاظ على القاهرة القديمة ذات التراث العمرانى والمعمارى الفريد لم يعد مقصورًا على الجوانب الإنشائية والتخطيطية فقط، لكنه لا بد أن يشتمل على إحياء المظاهر الاجتماعية والثقافية التى أفرزت هذا التراث بما لا يؤثر بالسلب على أوضاع الأنشطة الاقتصادية القائمة بالمنطقة، كما أن التعامل مع مدينة القاهرة التاريخية لا بد أن يتم فى إطار تكاملها مع النسيج العمرانى العام للمدينة الأكبر، وذلك بغية الحفاظ عليها وتأهيلها ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا ، وهى عملية مركبة ومعقدة تتطلب شكلاً من أشكال التنظيم والإدارة التى تغطى وتسيطر وتحكم عمل جميع هذه الفعاليات، وتعمل بصفة مستمرة وبصورة مرنة بدءًا من أعمال التخطيط العمرانى المتكامل إلى برمجة المشروعات إلى التصميم ثم إلى أعمال التنفيذ والتأهيل والتطوير مع وجود المرونة الكافية لتقييم تلك المشروعات وتقويمها لتتوافق مع المعطيات الاجتماعية العمرانية والاقتصادية المتغيرة على مدى تطور المدينة.

التطور التاريخى لمدينة القاهرة:

يمكن تقسيم نمو وتطورمدينة القاهرة إلى ثلاث مراحل كالتالى :

أولاً- النشأة العربية (المرحلة النووية)

ترجع نشأة المدينة إلى فجر التاريخ بدءًا من الحضارة الفرعونية مرورًا

بالعصور اليونانية والرومانية وحتى العصر الإسلامى، فلقدعرفت أجزاء منها فى العصر الفرعونى باسم (من نفر) أى المدينة الجميلة، وتعتبر عاصمة مصر الموحدة منذ أن وحدها الملك مينى (نعرمر) منذ ٣٢٠٠ سنة ق.م .

وفى العصور الإسلامية بداية من فتح عمرو بن العاص لمصر حيث بنى مدينة الفسطاط فى سنة ٢١هـ / ٦٤٢م ، ثم بنى العباسيون مدينة العسكر سنة ١٣٣هـ / ٥٧٠م إلى الشمال الشرقى من الفسطاط ، وعندما استقر أحمد بن طولون فى مصر وبدأ فى تأسيس دولة مستقلة عن الخلافة العباسية أسس مدينة «القطائع» فى سنة ٢٥٦هـ / ٨٧٠ م ، أما القاهرة كمدينة، فهى المدينة التى أنشأها القائد الفاطمى جوهر الصقلى سنة ٣٥٨هـ / سنة ٩٦٩م شمالى مدينة الفسطاط ، وبناها فى ثلاث سنوات وأطلق عليها اسم «المنصورية» ثم جاء المعز لدين لله الفاطمى فى سنة ٣٦١هـ / ٩٧٢م ، وجعلها عاصمة لدولته، وأطلق عليها اسم «القاهرة» وهو اسمها الحالى، وضمها إلى الدولة الفاطمية التى كانت قائمة فى المغرب؛ لتكون العاصمة الجديدة لهم، وفى عام٥٧٢هـ / ١١٧٦م شيد صلاح الدين الأيوبى (قلعة الجبل) التى لا تزال تقف شامخة حتى اليوم تطل على مدينة القاهرة ، فأصبحت القاهرة بذلك العاصمة الرابعة للمسلمين بمصر، غير أن القاهرة اختلفت عن المدن السابقة عليها بالسور الملتف حولها والباقى منه عدة أجزاء، حتى يوحد بين العواصم الأربع القديمة ؛ مما مهَّد لها كى تصبح أكبر مدينة فى العالم الإسلامى[٦].

وظلت القاهرة هى عاصمة دولة المماليك بعصريها: البحرى(٦٤٨-٧٨٤ هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢م) والجركسى (٧٨٤-٩٢٣هـ/ ١٣٨٢-١٥١٧م)، ففى عصر المماليك البحرية ظهرت مجموعة من الأحياء، مثل: الصليبة، وبركة الفيل (الحلمية الجديدة)، والتبانة، وسوق السلاح، والمغربلين، وباب الخلق، وتحت الربع والدرب الأحمر. كما أن تحول شاطئ النيل إلى الغرب قد أدى إلى زيادة رقعة القاهرة وامتدادها تجاه الشمال والشمال الغربى، وظهرت جزيرة بولاق (الزمالك حاليًا) وجزيرة الفيل (أحياء شبرا وروض الفرج حاليًا)، وأرض اللوق [٧].

أما عصر المماليك الجراكسة، فقد تركز فيها العمران على تزويد قصبة

القاهرة بمختلف الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية كدور العبادة والمدارس، كما تركزت الخانات والفنادق والأسواق والوكالات والصناعات الحرفية على طول القصبة وامتدت خارج أسوار القاهرة من حى الحسينية شمالاً حتى القطائع جنوبًا[٨]، وقد بلغت العمارة الإسلامية فى عهد الدولة المملوكية بعصريها: البحرى والجركسى أوج تطورها وازدهارها ؛ حيث استقرت أسس العمارة والفنون الإسلامية والتى تمتاز بطابع خاص تشهد عليه ما تمتعت به هذه الحقبة من فنون عمارة رفيعة المستوى ، ومن أبرز الدلائل على ذلك مجموعة قلاوون ومسجد السلطان حسن ومسجد برقوق والمؤيد شيخ ومسجد ووكالة الغورى.

ومع دخول العثمانيين مصرعام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م انتقلت العاصمة من القاهرة عاصمة دولة المماليك إلى الآستانة بتركيا، ومن ثم أصبحت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية ضمن ٣٠ ولاية أخرى، بيد أن القاهرة احتفظت بمركز بارز باعتبارها ثانى مدينة فى الإمبراطورية العثمانية بعد الآستانة وباعتبارها المركز الأكثر سكانًا والأكثر غنًى والأكثر هيبة من الناحية الثقافية، واهتم الولاة العثمانيون والأمراء ببناء القصور وإضافة مبانٍ معمارية مثل: التكايا والأسبلة، وقد أدى انتشار العمران فى المنطقة الواقعة بين باب زويلة والقلعة إلى انتقال الطبقة الغنية من الأمراء ورجال الطبقة الحاكمة من المماليك - التى ظلت حتى نهاية العصر المملوكى متمركزة بشكل واضح فى القاهرة بحدودها الفاطمية وحول القلعة - إلى مناطق أخرى بعيدة عن الازدحام والضوضاء فتمركزت حول بركة الفيل وتقع جنوب القاهرة الفاطمية، وأصبحت هى الحى الرئيس لسكن الأرستقراطية فى العصر العثمانى المبكر، وقد أدى الازدحام المتزايد لمركز القاهرة الاقتصادى وهو قصبة القاهرة الذى نمت فيه الأنشطة التجارية للمدينة بشكل مطرد إلى استقرار صغار التجار والحرفيين به، وترتب على ذلك انتقال الطبقة المتوسطة - وهم العلماء وكبار التجار- إلى المناطق المفتوحة تدريجيًا خارج أسوار القاهرة . وقد ترتب على خروج الطبقتين: الغنية والمتوسطة من القاهرة الفاطمية إلى خارج الأسوار فى العصر العثمانى، تدهور مبانيها وخدماتها تدريجيًا من مساجد وحمامات ومدارس والتى تركزت بشكلٍ كبيرٍ حول

قصبة القاهرة وقلبها مما أدى إلى تدهوره[٩].

القاهرة فى فترة الاحتلال الفرنسى (١٧٩٨م - ١٨٠١م)

فى عام ١٧٩٨، دخل نابليون مصر وكان ذلك التاريخ بدايةً للتغريب الحضارى والعمرانى للمدن الإسلامية، وتبع ذلك بفترة دخول الإنجليز إلى المنطقة، وانتهت بذلك الصورة التقليدية للمدينة الإسلامية خاصة فى الامتدادات الجديدة التى ظهرت خارج نطاق المدن القديمة، وإن كان هذا التأثير قد امتد إلى داخل بعضها فى أثناء فترة الاحتلال الغربى بين عامى ١٨٠٠ م و١٩٥٠ م؛ حيث ظهر التأثير الغربى على المدن الإسلامية واضحًا فى المدن المصرية وتركزت معظم الأنشطة الاقتصادية والصناعية، الأمر الذى ساعد على النمو السكانى والعمرانى الكبير خاصة فى القاهرة التى زاد تعدادها من ٢٦٠,٠٠٠ نسمة عام ١٨٠٠ م إلى أكثر من ٢ مليون نسمة عام ١٩٥٠ م .

بدأت مدينة القاهرة تتعرض للتغريب العمرانى - مع الاحتلال الفرنسى (١٧٩٨م - ١٨٠١م) عندما شهدت محاولة لإخضاعها للنموذج العمرانى الأوروبى، فقد عمد الفرنسيون إلى القيام بعمليات واسعة النطاق، حيث قام الفرنسيون بإحراق أحياءٍ بأكملها مثل: الأزبكية والفوالة والرويعى، وكان أكثرها تدميرًا حى «بولاق» ، كما قاموا بهدم المبانى وتوسيع الطرقات وبناء المبانى والجسور وإدخال نماذج من الإنشاءات لم تكن معروفة فى القاهرة من قبل، ولم تُصَب مبانى القاهرة ومساجدها فى أى عهد بما أصيبت به على يد الفرنسيين من هدم وتخريب؛ فهؤلاء القوم لم يراعوا لدور العبادة والمساجد حرمة أو كرامة، على الرغم من تظاهرهم باحترام الدين وشعائر الإسلام وقت احتلالهم لمصر، فلم يكن همهم سوى اخضاع المصريين لحكمهم بكل ما أوتوا من قوة وبطش، وتجاوزت الإجراءات الفرنسية النطاق العمرانى لتصل إلى مجالات الإدارة المدنية والحياة الاجتماعية، وكما يقول المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى فى كتابه «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار»: لقد شرع الفرنسيون فى تكسير أبواب الدروب والعطف والحارات، كما صعدوا إلى القلعة وغيروا بعض أجزائها وهدموا قصر

يوسف صلاح الدين (قاهر الصليبيين وقائد معركة حطين) ، ومع وجود الفرنسيين بدأت بعض الجاليات الأجنبية المقيمة فى مصر من قبل فى فتح عدة محال لبيع الأشربة والأطعمة والخمور، أما فى مجال الإدارة فقد اتخذوا بعض التدابير التى تحكم وجود الأغراب بالمدينة أو دفن الموتى قرب المساكن أو تثبيت الملكية أو إصدار وثائق الشخصية مع استخراج شهادات الميلاد للمواليد الجدد، وقام الفرنسيون بتقسيم القاهرة إلى ثمانية أقسام إدارية سمى كل قسم منها «ثُمن» ليسهل إدارتها والسيطرة عليها، كما اختاروا منطقة «الأزبكية» مقرًا لقيادة الجيش ومركزًا إداريًا للمدينة وتم ربطها بميناء بولاق النهرى الذى يقع غرب القاهرة بشارع بولاق (٢٦ يوليو حاليًا) لتيسير مرور فرق الجيش، ونادوا فى الأسواق بنشر الثياب والأمتعة لذهاب العفونة الموجبة للطاعون، وأنشأوا ديوانًا سموه محكمة القضايا، وفى الوقت نفسه شرعوا- كما يقول الجبرتى - فى هدم أخطاط الحسينية وخارج باب الفتوح وباب النصر من الحارات والبيوت والمساكن والمساجد والحمامات والحوانيت والأضرحة وردموا مكانها بالأتربة الممهدة على خط معتدل من الجانبين، وهكذا بدأوا فى شق الطرق وإنشاء الجسور وزرع الأشجار على جوانبها وفى نفس الوقت استخدم الفرنسيون الأجانب المقيمون فى مصر ومن فى ملتهم لتثبيت حكمهم وأفاضوا عليهم من الخيرات والثروات [١٠].

لقد ارتكب الفرنسيون فى مصر أبشع الجرائم والآثام من قتل وحرق وهدم وغيرها من جرائم يندى لها الجبين قام بتوثيقها المؤرخ عبدالرحمن الجبرتى فى موسوعته السابق ذكرها ، مما يدحض فرية أنها كانت حملة من آثارها الإيجابية دفع مصر لعصر التنوير.

ثانيًا- القاهرة فى عصر أسرة محمد على (المرحلة التكوينية)

وتأتى القاهرة فى عصر أسرة محمد على الذى ما زال كثير من آثاره باقيًا حتى الآن ، والذى بدأ من سنة ١٨٠٥م حتى قيام حركة الضباط فى يوليو ١٩٥٢م حيث بلغت درجة كبيرة فى الاتساع فى عهد الخديو إسماعيل ووصلت مساحتها إلى ألف فدان، على الرغم من أن التطوير عرف طريقه إلى قلب القاهرة الحديثة فى عهد محمد على، فإن النهضة العمرانية الحقيقية بدأت بها

بشكلٍ جدى ومدروس ومخطط له فى عهد الخديو إسماعيل حتى أصبحت المنشآت فى عهده علامات بارزة فى صفحة تاريخ القاهرة [١١].

القاهرة فى عهد محمد على :

وعرفت القاهرة فى عهد محمد على التنظيم والتطوير من خلال تركيز الصناعات والحرف فى منطقة السبتية، بشمال شرق بولاق، وردم البرك والمستنقعات المنتشرة فيها، وتحويل مساحات شاسعة منها إلى حدائق ومتنزهات. حتى إن محمد على أصدر قرارًا عام ١٨٣١ميلادية أمر فيه بتعمير الخرائب، وتحديد مساحتها، كما أنشأ فى العام ١٨٤٣م مجلسًا أوكل إليه مهمة تجميل القاهرة وتنظيفها. وفى العام ١٨٤٦م تم توسعة شارع الموسكى، وترقيم الشوارع وإطلاق الأسماء عليها، ويعد محمد على باشا أول من أدخل العمارة الغربية إلى «القاهرة»، فأحضر بعض المهندسين الغربيين كما عمل على تشييد القصور الملكية الفخمة الموقعة بأسماء مصممين معماريين من إيطاليا وفرنسا، مشترطًا عليهم أن يعلم كل خبير هندسى منهم، أربعة مصريين، فنون العمارة والتشييد فبنوا له سرايات القلعة وسراى شبرا وسراى الأزبكية، وقد أنشأ محمد على بالقلعة قصره الشهير ليكون مقر الحكم فى عهده، كما أنشأ الدفترخانة بجوار القلعة لتُحفظ بها وثائق الحكومة ودفاترها وسجلاتها، وهى من أجل منشآته ولا تزال قائمة تؤدى الغرض منها، وقد حفظت وثائق الحكومة طوال هذه السنين بعد أن كانت تبدد ويعفى أثرها قبل ذلك العهد.

وأصلح قنطرة المجراة التى كانت تنقل المياه من النيل بمصر القديمة إلى القلعة ، وفتح طريقًا واسعًا محفوفًا بالأشجار بين مصر وشبرا، وهدم الكثير من التلال والكيمان التى تحيط بالقاهرة أو تتخللها وتثير الرياح ما بها من الأتربة والقاذورات وتهيلها على المدينة فتفسد الجو وتضر بصحة الناس وأبصارهم ، وأصلح بركة الأزبكية واحتفر حولها قناة تنصرف إليها مياه البركة فطهرت أرضها وتحولت إلى بستانٍ كبير، وهو البستان الذى أُنشئت فى وسطه حديقة الأزبكية الحالية على عهدٍ إسماعيل ، وبنى جامعه الكبير بالقلعة وأوصى ان يدفن فيه، وأنشأ دارًا للرصد (رصدخانه) فى بولاق ولكن إدارتها لم تنتظم

فأقفلت فى أواخر عهده، وأصدر أمرًا بمنع خروج الآثار القديمة من مصر وتأسيس دار الآثار فى منزل الدفترخانه ، وعُنى باستخراج الأحجار والرخام من المحاجر المصرية[١٢].

القاهرة فى عهد خلفاء محمد على:

وعلى الرغم من توالى ثلاثة خلفاء على حكم مصر بعد محمد على باشا، بدءًا من العام ١٨٤٨م الذى تولى فيه إبراهيم باشا الحكم لعدة شهور حيث توفى فى نوفمبر ١٨٤٨م وتم فى عهده ردم بركة الأزبكية وحولت إلى منتزه وأقام أيضًا قصر الروضة وقصر القبة، وفى عهد خلفه عباس الأول عام (١٨٤٨م / ١٨٥٤م) وضع أساس حى العباسية عندما أنشأ قرية حربية صغيرة عام ١٨٤٩م فى الصحراء شمال شرق القاهرة وأقام بها بعض الثكنات العسكرية، وأقام بها أيضًا قصر الباشا مما ساعد على تكوين حى ملكى بالمنطقة وأخذ هذا الحى فى الاتساع بسرعة حتى اتصل بالقاهرة، وفى نفس العام بدأت المدينة تشهد بعض مشاريع البنية الأساسية ، مثل: مشروع توزيع المياه باستعمال المواسير وتوزيعها داخل البلد وبعض مشاريع الإضاءة، وقد تم فى عهده إنشاء أحياء أخرى مثل: الحلمية والسيدة زينب وحلمية الزيتون وعين شمس ، وجاء بعده سعيد باشا عام ١٨٥٤م وقام بتوقيع اتفاق حفر قناة السويس والذى حقق نتائج كبيرة لمدينة القاهرة فيما بعد حيث جعل من مصر وعاصمتها حلقة أساسية فى شبكة المواصلات العالمية، كما قام بافتتاح خط السكك الحديدية بين القاهرة والإسكندرية عام ١٨٥٦م وبناء محطة باب الحديد (رمسيس الآن) فإن إسهاماتهم فى مجال العمارة لم تكن بالشىء الملموس[١٣].

القاهرة فى عصر إسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩م):

وعند تولى الخديو إسماعيل الحكم عام ١٨٦٣م شرع فى بناء قصر عابدين الذى انتهى بناؤه عام ١٨٧٢م ونقل إليه مقر الحكم بعد أن كان فى قصر الجوهرة فى القلعة، وكانت حدود القاهرة تمتد من منطقة القلعة شرقًا، إلى مدافن الأزبكية وميدان العتبة غربًا، يغلب عليها التدهور العمرانى فى أحيائها، ويفصلها

عن النيل عدد من البرك والمستنقعات والتلال والمقابر، بمساحة لا تتخطى ٥٠٠ فدان ، وكان تعداد سكانها فى ذلك الوقت لا يتجاوز ٩٧٢ ألف نسمة ، وفى أثناء زيارة الخديو إسماعيل لباريس عام ١٨٦٧م لحضور المعرض العالمى ، طلب الخديو إسماعيل شخصيًا من الإمبراطور نابليون الثالث أن يقوم المخطط الفرنسى «هاوسمان Georges Eugène Haussmann الذى قام بتخطيط باريس بتخطيط القاهرة الخديوية، وفى مقابلة التكليف بين الخديو إسماعيل وهاوسمان أشار «هاوسمان» على إسماعيل بالعديد من المهندسين ومنسقى الحدائق والفنانين لإنجاز أعماله حيث التقى بـ«جراند بى Grand Bey» الذى عهد إليه فيما بعد بإدارة مصلحة الطرق والكبارى فى القاهرة والذى قام بوضع خريطة عام ١٨٧٤م عرفت باسمه سجل بها التعديلات الكبيرة التى طرأت على المدينة والتى قد اعتمدت فى الأساس على كتاب وصف مصر كما التقى بـ«بيريه دى شامب Berillet De Schamps» الذى أنشأ غابة بولونيا غرب باريس وقام بتصميم وتنفيذ حديقة الأزبكية والأورمان، وساعد إسماعيل على تنفيذ مشروعه واحد من أعظم العلماء الموسوعيين المصريين فى العصر الحديث هو على باشا مبارك الذى أسند إليه إسماعيل بعد عودته من باريس وزارتى المعارف والأشغال العمومية والعديد من الأعمال والمشروعات الكبرى التى أنجزها بنجاح [١٤] .

وتمثل القاهرة الخديوية بداية العمران المصرى فى صورته الحديثة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وهى تعد من المشروعات العالمية البارزة التى تمت فى ذلك القرن لما بنى عليه تخطيطها من دراسات للتخطيط، والتعمير الشامل، وتحطيم عوائق التنفيذ لإخراجها سريعًا إلى حيز الوجود، وبالشكل الذى يجعلها تضاهى أجمل مدن العالم ، وفى عام ١٨٧٢م افتتح إسماعيل شارع محمد على بالقلعة بطول ٢,٥ كيلومتر، فيما بين باب الحديد والقلعة على خط مستقيم، وزانه على الجانبين بما يُعرف بالبواكى.. وفى العام نفسه افتتح كوبرى قصر النيل على نهر النيل بطول ٤٠٦ أمتار، وكان يعد آنذاك من أجمل قناطر العالم؛ حيث زين بتماثيل برونزية لأربعة من السباع (الأسود) نحتت خصيصًا فى إيطاليا، كما افتتح أيضًا كوبرى أبو العلا على النيل على بعد كيلو متر تقريبًا من

الجسر الأول، والذى صممه المهندس الفرنسى الشهير «جوستاف إيفل Alex-andre Gustave Eiffel » صاحب تصميم البرج الشهير بباريس، وتمثال الحرية بنيويورك.. وقد تم رفع هذا الجسر منذ عدة سنوات لعدم قدرته على تحمل الضغط المرورى الكثيف بين أحياء القاهرة والجيزة. وتابع ذلك شق شارع كلوت بك، وافتتاح دار الأوبرا المصرية عام ١٨٧٥م، ثم أنشأ السكة الحديد وخطوط الترام لربط أحياء العتبة والعباسية وشبرا، وتم ردم البرك والمستنقعات للتغيير من حدود المدينة، وتحويل مجرى النيل، حيث كان يمر ببولاق الدكرور وبمحاذاة شارع الدقى، وتزامن ذلك مع تنفيذ شبكة المياه والصرف الصحى ، والإنارة، ورصف شوارع القاهرة بالبلاط ، وعمل أرصفة، وأفاريز للمشاة ، وتخطيط الحدائق التى جلبت أشجارها من الصين والهند والسودان وأمريكا.

وكان عصر «إسماعيل» نقطة تحول حاسمة فى جغرافية «القاهرة» وتاريخها، فبعد أن كانت عاصمة مصر منذ أنشأها «عمرو بن العاص» فى الفسطاط وحتى منتصف القرن التاسع عشر تتجه فى اتساعها نحو الشمال،- فاتجهت إلى العسكر فالقطائع فالقاهرة المعزية، وظلت تتطلع فى تطورها العمرانى نحو هذا الاتجاه - فجاء «إسماعيل» وحول امتدادها إلى الغرب فأنشأ بينها وبين النيل مدينة حديثة هى «الإسماعيلية» على مساحة واسعة بلغت ٣٥٩ فدانًا وهى تقع ملاصقة للقاهرة القديمة، كما أطلق عليها «قاهرة إسماعيل» و «القاهرة الخديوية» وأيضًا تجاوز ضفة النيل الشرقية إلى الجزيرة والجيزة، وهكذا برزت عاصمة مصر الحديثة (١٥) .

لقد استدعت النظم الحديثة فى مد المدن بالمرافق والخدمات العامة إيجاد نمط جديد فى التخطيط العمرانى يتعارض مع النمط التخطيطى للمدينة التقليدية القديمة، وهكذا ظهرت أنماط جديدة من التخطيط العمرانى فى المناطق الجديدة وبذلك دخلت مدينة القاهرة التاريخية عصرًا جديدًا من التحول العمرانى نتيجة للإنجازات التكنولوجية التى انتقلت من الغرب لتوفير شبكات الطرق للسيارات ومد شبكات المرافق العامة، وصحب ذلك بالتبعية أنماط من

العمارة الغربية ظهرت فى العديد من المبانى العامة مثل: البنوك والمحاكم والجامعات والمدارس والإدارات بل والقصور والمساكن الخاصة.

القاهرة فى فترة الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ م وحتى ما قبل عام ١٩٥٢ م نهاية المرحلة التكوينية :

يعتبر عام ١٨٨٢ م بدء الاحتلال البريطانى لمصر والذى استمر حوالى ٧٠ عامًا، وقد شهدت تلك الفترة العديد من المتغيرات فى كافة المجالات السياسية والاجتماعية والعمرانية، وفتحت أبواب المجتمع والاقتصاد المصرى أمام الآلاف من الأجانب الذين استقر أغلبهم فى القاهرة والأسكندرية، وتركزت أحياء الأجانب فى الإسماعيلية وفى الأحياء الحديثة التى تطل على النيل مثل: الزمالك والمعادى وجاردن سيتى، وكثر عددهم وبدا وجودهم أمرًا بديهيًا وقد استحوذوا على نصيبٍ كبيرٍ من ثروة مصر نتيجة الامتيازات الأجنبية والحماية فى ظل المحاكم المختلطة وحماية القوى الأجنبية لهم ، وتركز الاستثمار الخاص والعام فى القاهرة الحديثة التى جعلها الأجانب مركزًا لعاصمة استبعد منها معظم المصريين(١٦).

احتلال القاهرة الحديثة وتدهور القاهرة القديمة :

منذ بناء القاهرة الحديثة أصبح هناك قاهرتان: قاهرة مصرية وأخرى أوروبية ولم تكن توجد حدود مرئية بين المدينتين القديمة والحديثة ولكن كانت الفراغات العمرانية بتخطيطها تعبر عن هذا الفصل الاجتماعى والثقافى ولم تتم عملية الالتحام بين القاهرتين كما كان يأمل إسماعيل بل زادت الاختلافات عمقًا فى فترة الاحتلال، وقد تميزت القاهرة الحديثة بالتدرج الطبقى الذى ارتبط بالتدرج المكانى فوجدت أدنى الطبقات فى المناطق القريبة من المدينة القديمة ثم يرتفع المستوى تدريجيًا بالابتعاد عنها حتى يصل إلى أقصاه بالاقتراب من نهر النيل، أى أن المكانة الاجتماعية كانت ترتفع بالابتعاد عن القاهرة القديمة(١٧).

وتوقفت حركة الإنشاء والتعمير فى فترة الاحتلال الإنجليزى، خصوصًا فى فترتى الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بينهما ولم يطرأ تعديل كبير على

خريطة القاهرة القديمة، فظلت شوارعها وميادينها كما كانت فى القرن التاسع عشر [١٨].

وقد اتخذ التعمير فى القاهرة طابعًا استعماريًّا، وتعتبر المدينة الإنجليزية التى تكونت خلال الفترة من ١٨٨٢- ١٩٣٦م نموًّا للمخطط الأول الذى تم وضعه فى عصر إسماعيل بينما أهملت المدينة القديمة تمامًا بشوارعها ومرافقها فكان تزويدها بالمياه ناقصًا، كما كان صرفها الصحى غير كاف، ورحل عنها السكان الأغنياء للإقامة فى الإسماعيلية المزودة بجميع المرافق الحديثة ، وأصبحت القاهرة القديمة مقصد المهاجرين الجدد إلى القاهرة، وازدادت كثافتها السكانية وتدهورت مبانيها وزاد عدد سكان أقسامها الأربع (الجمالية - باب الشعرية - الموسكى - الدرب الأحمر) من ١٢٢,٤١١ نسمة عام ١٨٨٢ م إلى ٢٥٩,٥٣٥ نسمة عام ١٩٢٧م أى بنسبة ١١٢٪، ولكن إذا ما أخذ فى الاعتبار نمو سكان المنطقة الأخرى الذى كان أكثر سرعة يلاحظ وجود تراجع ملحوظ فى المدينة القديمة حيث بلغت نسبة السكان المقيمين بالقاهرة القديمة إلى إجمالى سكان القاهرة عمومًا كالتالى ٥٤,٣٪ فى عام ١٨٩٧م ٤٧٪ وفى عام ١٩١٧، ٣٤٪ وفى عام ١٩٣٧م من مجموع سكان القاهرة، بينما ارتفع عدد سكان مدينة القاهرة من ٣٠٥,٠٠٠ نسمة عام١٨٦٣ م إلى ٣٧٤,٠٠٠ نسمة عام ١٨٨٢م (كان بينهم ١٩,٠٠٠ أجنبى) إلى ١,٣١٢,٠٠٠نسمة عام ١٩٣٧م أى بزيادة قدرها ٣٥٠٪ خلال ٥٥ عامًا .

وقد زاد عدد الأجانب فى مصر بعد الاحتلال بدرجة كبيرة فبلغ عددهم ٦٨,٦٥٣ نسمة عام ١٨٨٧ م، ووصل إلى ١٥١,٤١٤ نسمة عام ١٩٠٧ م.

بينما فى القاهرة كان يوجد٧٦,١٧٢ أجنبيًا عام ١٩٢٧م منهم ٥٩,٤٦٠ ينتمون للجاليات الأربع الرئيسة وهى: الجالية اليونانية (٢٠,١١٥نسمة)، الجالية الإيطالية (١٨,٥٧٥نسمة)، الجالية الإنجليزية (١١,٢٢١نسمة)، الجالية الفرنسية (٩,٥٤٩نسمة).

بالإضافة إلى وجود جنسيات أخرى مثل: الأرمن وغيرهم ، وكان السكان الأجانب وبخاصة الأوروبيون يكوّنون الأغلبية العظمى فى بعض الأحياء مثل:

التوفيقية (جزء من حى الأزبكية) الذى بلغت نسبة الأجانب به ٦٢,٣٪ عام ١٩٢٧م ، كما أقام كثير منهم فى حى الموسكى الذى امتدت منطقة التجارة منه حتى ميدان الأوبرا غربًا، وسرعان ما تمكن التجار اليهود واليونانيون والأرمن من بسط سيطرتهم على مركز التجارة الأوروبية فى هذه المنطقة [١٩].

وقد انفصل سكن الصفوة الحاكمة عن الأغلبية الوطنية، وانحصر تمركز هذه الصفوة فى مناطق محددة بعينها وبالذات الجالية البريطانية التى احتشد أبناؤها فى قصر الدوبارة وجاردن سيتى حول مقر المندوب السامى البريطانى والثكنات العسكرية لجيش الاحتلال، كما كان يتجمع السكان الأوروبيون الذين يمسكون بزمام القرار السياسى والقوة الاقتصادية داخل المثلث الذى تحده الشوارع الثلاثة قصر النيل وسليمان باشا (طلعت حرب) وشارع فؤاد (٢٦ يوليو)، بينما الطبقة المتوسطة العليا من المصريين - التى كانت فى الواقع طبقة برجوازية أساسًا - تتألف من كبار ملاك الأراضى الزراعية ورجال الصناعة، وقد اختارت دائمًا أن تسكن أقرب ما تكون لسكن الصفوة من الأجانب والأرستقراطية اليهودية، حيث تتمركز فى حى الزمالك، وهو حى إقامة الأغنياء وشريط ضيق على النيل، وفى الجنوب نشأت ضاحية المعادى التى أقامها الإنجليز للجالية البريطانية كبديل عن ضواحى لندن .

مما سبق يتضح أن الإسماعيلية أو القاهرة الحديثة التى أنشأها إسماعيل والتى تمثل جزءًا من المنطقة المركزية ويقع بها الجزء الأكبر من مركز المدينة الحالى كان محتلاً من الأجانب فى فترة الاحتلال، ومعظم سكانه من طبقة الأثرياء الأجنبية وبعض من البرجوازية المصرية كما كان يشغل الأجانب معظم حى التوفيقية الذى يمثل جزءًا من مركز المدينة الحالى[٢٠].

وفى بداية القرن العشرين، بدأ فى إنشاء ثلاث أحياء وضواحٍ جديدة متميزة وراقية وهى : حى جاردن سيتى فى وسط القاهرة، والذى تميز ببناء القصور والسرايات والفيلات والمبانى السكنية الفخمة ، وضاحية المعادى منفصلة جنوب القاهرة على الضفة الشرقية للنيل، ضاحية مصر الجديدة التى خططت على أساس تحضر يعتمد على انفصال المناطق السكنية عن بعضها بأراضى فضاء،

ولكن ذلك لم يحدث بسبب ضخامة التكاليف فتحولت إلى نمو تقليدى حول مركز تقليدى[٢١].

وقد شهدت هذه الفترة حادثة مهمة فى تاريخ مصر الحديث ألا وهى حريق القاهرة، ففى ٢٦ يناير ١٩٥٢م اندلع حريق كبير فى عدة منشآت فى مركز المدينة التاريخى ، وخلال ساعات قلائل التهمت النار نحو ٧٠٠ محل وسينما وكازينو وفندق ومكتب ونادٍ فى شوارع وميادين وسط المدينة، ولا زالت ملابسات هذا الحريق مجهولة لم يمطّ عنها اللثام إلى الآن.

ثالثاً- القاهرة منذ ١٩٥٢م (المرحلة الانفجارية)

وبقيام حركة الضباط فى يولية ١٩٥٢م حدثت تحولات مهمة سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث اتخذت عدة خطوات، كإقامة مساكن شعبية بأعداد كبيرة داخل الكتلة المبنية لمدينة القاهرة وحولها، وذلك بعد إنشاء شركة التعمير والمساكن الشعبية عام ١٩٥٤م، وتم إقامة مراكز صناعية حول القاهرة وإنشاء مدنٍ سكنية للعمال بجانبها تعمل كعناصر جذب للمهاجرين وتوفر لهم فرصًا للعملٍ .

أدى تركيز معظم الخدمات والاستثمارات والمشروعات بمدينة القاهرة إلى زيادة معدلات الهجرة إليها؛ مما أدى إلى ظهور المشاكل بها خاصة بمناطقها القديمة، وكانت المحاولة الأولى لإعداد مخطط مدينة القاهرة عام ١٩٥٦م ثم توالت مخططات أعوام: ١٩٧٠م،١٩٨٣م، ١٩٩٧م.

جدول (١) [٢٢] يوضح مخططات القاهرة الكبرى

مخططات القاهرة الكبرى	مشاكل المدينة القائمة التي يعالجها المخطط	أهداف المخططات ومقترحاتها	موقف المقترحات من التنفيذ
مخطط عام ١٩٥٦ م	- الزيادة السكانية المستمرة . - تكدس السكان وسوء توزيعهم بالمدينة .	- توجيه النمو العمراني باتجاه الغرب : بمدينة *الأوقاف* وما حولها والمعروفة حالياً بالمهندسين . الشرق : بإقامة ضاحية مدينة نصر في الصحراء لتكون بمثابة مركزاً حكومياً لتخفيف الضغط على المنطقة المركزية . - خلق عدة مراكز صناعية في الضواحي لتصبح مراكز جذب عمرانية تستوعب النازحين من الريف وقد أوصي المخطط بإقامتها في : *حلوان و شبرا الخيمة وامبابه والجيزة* .	- تم تنفيذ المقترحات والتركيز على ضاحيتين هما : مدينة نصر : بدأ تنفيذها في بداية الستينات وتحولت إلي ضاحية سكنية متكاملة الخدمات فيما بعد . حلوان : تركزت بها مصانع الحديد والصلب مما أدي إلي تلوث بيئتها بعد أن كانت مشتي ومنتجع سياحي - أدي إقامة المراكز الصناعية علي الأراضي الزراعية حول المدينة إلي تلوث القاهرة وانتشار المناطق العشوائية حولها .
مخطط عام ١٩٧٠م (سنة الهدف ١٩٩٠م)	- ظهور المناطق العشوائية وازدياد التعدي علي الأراضي الزراعية بسبب . - عدم وجود مخطط نمو مستقبلي للمدينة . - نزوح أعداد كبيرة من المهاجرين بعد حرب ١٩٦٧ إلي المدن الكبرى وخاصة القاهرة .	- إقامة مدن جديدة مكتفية ذاتياً لامتصاص المهاجرين الجدد إلي القاهرة . - إنهاء التعدي علي الأراضي الزراعية بإقامة الطريق الدائري كمحدد للنمو وتخفيف حدة التركيز السكاني . قدر عدد السكان المتوقع لسنة الهدف ١٩٩٠ بحوالي ١٤.٨ مليون نسمة موزعة كالتالي ٩.٥ مليون نسمة بالكتلة العمراني القائمة داخل الطريق الدائري . ٤.١ مليون نسمة بالمدن الجديدة . ١.٢ مليون نسمة تستوعبها التجمعات المحيطة بالقاهرة من الحضر والريف .	نظراً للظروف السياسية والاقتصادية قبل حرب ١٩٧٣ وبعدها : تم تعديل مفهوم المدن الجديدة المكتفية ذاتياً والبعيدة عن القواعد الاقتصادية القائمة لارتفاع تكلفتها ليصبح الاعتماد علي المدن التابعة بدرجة أكبر مثل مدن ٦ أكتوبر والعبور وبدر . - لم يتم إنشاء الطريق الدائري .

تابع جدول رقم (١)

مخططات القاهرة الكبرى	مشاكل المدينة القائمة التي يعالجها المخطط	أهداف المخططات ومقترحاتها	موقف المقترحات من التنفيذ
مخطط عام ١٩٨٣ (سنة الهدف ٢٠٠٠م)	- استمرار نمو الكتلة الحضرية والازدحام السكاني . - نقص سكان المنطقة المركزية . - نقص الوحدات السكنية المناسبة للقطاع الأكبر من السكان . - تضخم مشكلة الإسكان العشوائي ووصولها إلي ذروتها في منتصف السبعينات . - تجريف الأراضي الزراعية واستهلاكها . - تدهور الخدمات والمرافق - مشكلة النقل والمرور .	١- حماية الرقعة الزراعية والحفاظ عليها والحد من التوسع غير المرشد بإنشاء الطريق الدائري الذي يحيط بالكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى . ٢- السيطرة علي مصادر التلوث والضوضاء داخل الإقليم وتحسين فعالية النقل بإنشاء مترو الأنفاق والطريق الدائري . ٣- توفير المواقع المخططة للإسكان خاصة لذوي الدخول المحدودة والمتوسطة وزيادة كفاءة البنية الأساسية وتوفير الخدمات بإقامة ١٠ تجمعات بالصحراء لا تزيد كل منها عن ٢٥ ألف نسمة . ٤- تحديد محاور للتنمية العمرانية تربط بين الكتلة القائمة والتجمعات العمرانية حولها . ٥- إعادة توزيع السكان داخل الكتلة العمرانية بإقليم القاهرة الكبرى بتطبيق منهج *القطاعات المتجانسة* وتقسيم الإقليم إلي ١٦ قطاع متجانس . ٦- تجديد المناطق القديمة وحماية التراث الحضري كمدخل للتنمية الثقافية والسياحية . وقدر عدد السكان المتوقع لسنة الهدف بحوالي ١٦ مليون نسمة .	- تم افتتاح الطريق الدائري جزئياً في نهاية الثمانينات . - تم افتتاح الخط الأول من مترو الأنفاق عام ١٩٨٧ . - تم البدء في إقامة التجمعات العمرانية بالصحراء . - لم يطبق منهج القطاعات المتجانسة لنقص التمويل اللازم .
مخطط عام ١٩٩٧ (تحديث لمخطط عام١٩٨٣م)	انخفضت حدة بعض المشاكل التي يعالجها مخطط عام ١٩٨٣ مثل الازدحام ومشكله النقل والمرور لكن لا تزال قائمة مع باقي المشاكل الأخرى .	١- ركز المخطط علي دمج الأربعة تجمعات الجديدة الواقعة شرق الطريق الدائري لتشكل فيما بعد القاهرة الجديدة كمدينة تابعة للقاهرة (شكل ٣-١٢) . ٢- إعطاء مزيداً من الاهتمام للمواقع الأثرية في الغرب . ٣- الاهتمام بالمدينة القديمة ونقل المؤسسات الملوثة للبيئة من شمال الجمالية إلي التجمع رقم ٣ (شكل ٣-١٢) . ٤- نقل المدابغ من السيدة زينب إلي المنطقة الصناعية بمدينة بدر . ٥- زراعة حزام أخضر لتحديد وتوجيه النمو العمراني باتجاه الشرق لحماية الأراضي الزراعية في الشمال والجنوب .	- تم دمج التجمعات الواقعة شرق الطريق الدائري مكونة القاهرة الجديدة . - تم تنفيذ عدة مشروعات لتجديد القاهرة القديمة والبدء في الإجراءات التنفيذية لنقل المدابغ إلي المنطقة الصناعية بمدينة بدر وزراعة الحزام الأخضر باتجاه الشرق .

فى هذه المرحلة نشأت ضاحية مخططة بالقاهرة على أرض صحراوية، وخلال الخمسينيات ظهرت مدينة المهندسين على أرض زراعة تبلغ مساحتها ٦٥٠٠ فدان، وتبعها فى الستينيات إنشاء مدينة نصر على مساحة حوإلى ٦٠٠٠ فدان فى المنطقة الصحراوية بين وسط القاهرة وضاحية مصر الجديدة ، وفى السبعينيات بسبب التحولات السياسية والاقتصادية التى بدأت منذ ١٩٧٤م، فقد تحولت الأحياء والضواحى التى خططت فى المرحلة التكوينية إلى النمو العشوائى، وذلك بتجاوز ارتفاعات البناء المحددة لها وتجاوز الاشتراطات البنائية، كما تسارع البناء العشوائى على الأراضى الزراعية والفضاء الذى بدأ قبل الخمسينيات وأصبح يمثل مشكلة خطيرة فى السبعينيات تطوق المدينة وتحد نموها المخطط وتتسبب فى العديد من المشاكل البيئية لها، واستمر هذا النمو حتى الآن بالرغم من قيام الدولة ببناء العديد من المدن الجديدة والتوابع والتجمعات العمرانية، وتضخمت القاهرة الكبرى بسبب الفوضى العمرانية داخلها التى أدت إلى هدم الكثير من القصور والفيلات القديمة واستبدالها بالأبراج العالية التى أدت إلى ازدياد سكان القاهرة الكبرى ١٣,١٤٤,٠٠٠نسمة عام ١٩٩٦م، بينما بلغت مساحتها ٥٢٤,٣٩ كم عام ١٩٩٧م.

وفى أوائل السبعينيات، امتد امتياز شركة مدينة نصر حتى الكيلو ٣٠ طريق القاهرة السويس الصحراوى وبعرض خمسة كيلومترات فى المتوسط حيث تضاعفت مساحته عدة مرات، وفى عام ١٩٨٣م أعد مخطط هيكلى لتنمية إقليم القاهرة الكبرى، وقد تضمن تخطيط مدن جديدة حول القاهرة على محاور التنمية العمرانية، والتى تربط الكتلة العمرانية للقاهرة بأقاليم الجمهورية الأخرى وهى (٦ أكتوبر - ١٥ مايو - العبور- بدر -الأمل)، بالإضافة إلى إنشاء وإقامة عشرة تجمعات عمرانية جديدة بالأراضى الصحراوية خارج الطريق الدائرى للقاهرة الكبرى، وتقسيم الكتلة العمرانية للإقليم إلى قطاعات متجانسة بهدف السيطرة على التنمية داخلها والارتقاء بنسيجها العمرانى. كما تم إنشاء المدن الجديدة التوابع والمستقلة منها العبور و ٦ أكتوبر و ١٥مايو وبدر؛ لتكون مدنًا توابع حول القاهرة وتستوعب المدينة حوالى ثلث مليون نسمة، وتشكل المدن

الثلاث الأولى رؤوسًا لمثلث متساوى الأضلاع يبعد كل منها عن وسط القاهرة ما بين ٢٥- ٣٠كم.

خططت كل من العاشر من رمضان والسادات والأمل كمدنٍ رئيسة على مسافة من وسط القاهرة تتراوح ما بين ٤٥إلى ٩٥ كم، وخططت مدينتا السادات والعاشرمن رمضان لاستيعاب نصف مليون نسمة والأمل ربع مليون نسمة، كذلك إنشاء التجمعات الجديدة حيث ظهرت فكرة إنشائها على الطريق الدائرى عام ١٩٨٣م الهدف منها وقف الزحف العمرانى العشوائى على الأرض الزراعية، والتى تلاصق الكتلة الحضرية الأساسية .

وقد بُنيت تلك التجمعات بطريقة اقتصادية الهدف منها توفير سكن ملائم لمن ستزال مساكنهم فى عملية تطوير العشوائيات الحضرية . وبعد عام ١٩٩٤م تم تحديث المخطط الهيكلى للقاهرة الكبرى حيث قامت وزارة الإسكان بالنظر إلى تحديث مخطط القاهرة، وقد قامت بمضاعفة المساحة المخصصة لمدن ٦ أكتوبر والعبور و ١٥مايو وبدر وتناقصت مساحة الحزام الأخضر وكانت الزيادة الكبرى من نصيب ٦ أكتوبر، ثم كان قرار إنشاء محافظتى السادس من أكتوبر وحلوان لتضم بعضًا من مساحات المحافظات المجاورة لتزيد من الكتلة العمرانية الرئيسة لإقليم القاهرة الكبرى [٢٣].

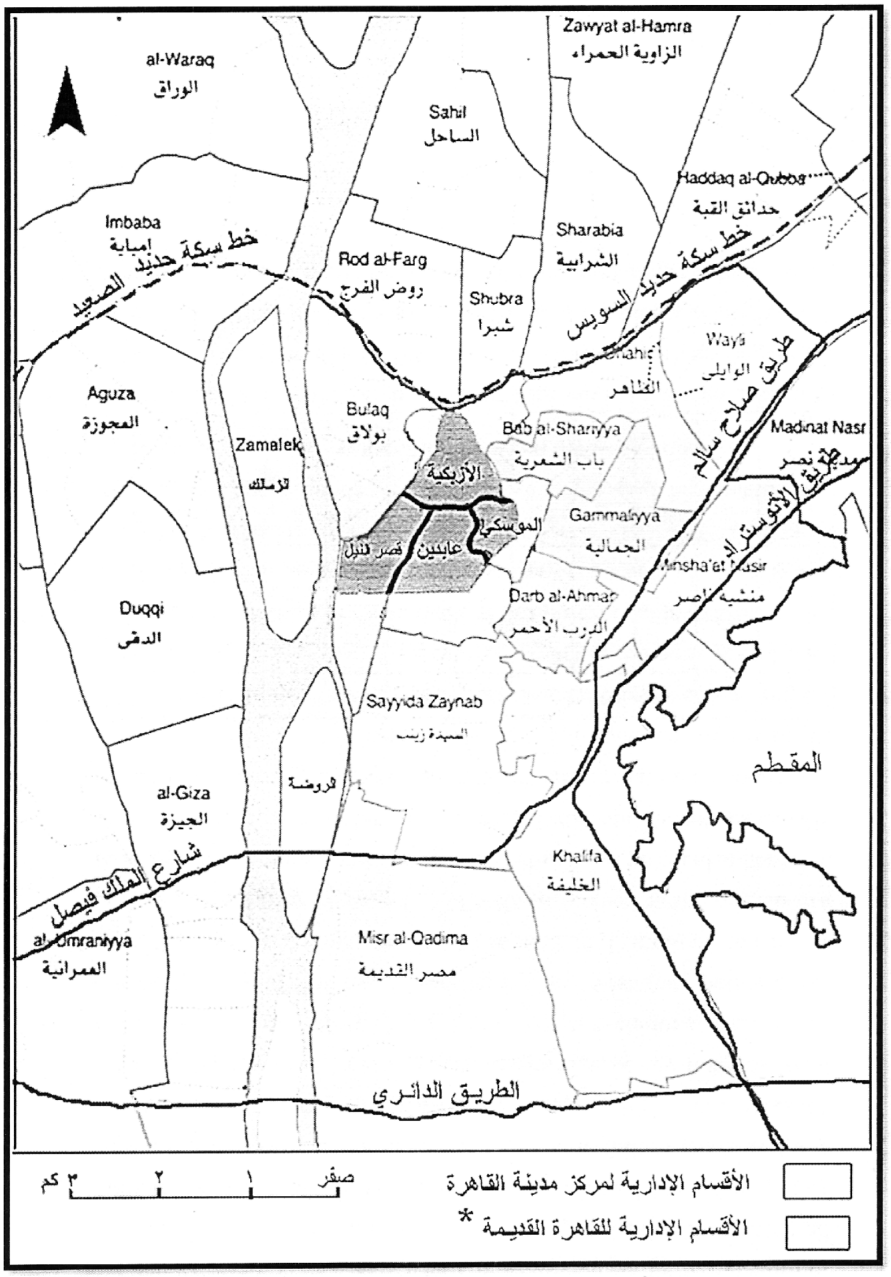

خريطة توضح الأقسام الإدارية لمدينة القاهرة [٢٤].

ومن الملاحظ أن المدينة القديمة لم تحظ بالاهتمام الكافى بما تحتويه من مناطق تاريخية تراثية تعج بثروة هائلة من المبانى الأثرية والتاريخية ، اللهم مخطط اليونسكو ١٩٨٠م لتطوير المدينة القديمة وإنشاء إدارة القاهرة التاريخية ١٩٩٨م وبعض المشاريع التى تتم لترميم وصيانة بعض الآثار الداخلة فى نطاقها دون الاهتمام بالمناطق والأحياء التى تضم هذه الآثار والبيئة المحيطة بها؛ لذا فماتزال القاهرة القديمة تئن تحت وطأة المشاكل التى تحيط بها من كل جانب مهددة تراثها الأثرى الفريد بالضياع والاندثار.

عوامل تحولات ومشاكل مدينة القاهرة القديمة :

ساهمت عدة عوامل فى التحولات الطارئة على مدينة القاهرة القديمة والتى غيرت كثيرًا فى طابعها وأصابت المدينة القديمة بالعديد من المشاكل التى يُرى أثرها على القاهرة القديمة، وهذه العوامل كالتالى:

أولاً - العوامل الاجتماعية

تعتبر العوامل الاجتماعية من العوامل ذات الصلة الوثيقة والمؤثرة فى ظهور هذه المشكلة وبخاصة الآثار الإسلامية، والتى استخدمت فى كثير من الأحيان كمسكن لبعض الفئات من المجتمع، ومنطقة أعمال وأنشطة، بالإضافة إلى ضرورة وجود المرافق والخدمات التى تلبى احتياجات هؤلاء السكان، وما يحدث فى القاهرة القديمة من إتلاف بشرى هو انعكاس للسلبية واللامبالاة وضعف الانتماء والانغماس فى الماديات والتى أصبحت من السمات الشائعة بين أفراد المجتمع، وهى وراء العديد من المشاكل التى تعانى منها المدينة القديمة، والمصدر الرئيس لهذه المشاكل نابع أيضًا من السلوكيات السلبية للسكان، و فى الآونة الأخيرة ونتيجة للمتغيرات الاقتصادية، ظهرت طبقة من السكان ارتفع مستواها الاقتصادى دون أن يرتفع مستواها الثقافى مما كان له الأثر السلبى الأكبر على البيئة الأثرية التى يعيشون فيها، كما أن عدم احترام القوانين فى هذه المناطق هو أيضًا سلوك اجتماعى ينجم عنه العديد من المشاكل التى تعانى منها الآثار الإسلامية مثل: التعديات وإدخال أنشطة واستخدامات غير متناسبة مع الطبيعة الأثرية والتاريخية [٢٥] .

وتعد مدينة القاهرة التاريخية من المناطق شديدة الكثافة السكانية، فقد كانت قديمًا محل سكن الأمراء والعظماء وكبار التجار، ولكن مع التوسع العمرانى لمدينة القاهرة حديثًا، ومع عدم مقدرة هذه المنطقة التاريخية على مواكبة متطلبات العصر من خدمات ومرافق، حدث إحلال اجتماعى للسكان الأصليين؛ إذ خرجوا للسكنى فى الضواحى الجديدة، وحل محلهم نوعية أخرى من السكان أقل فى المستوى الاجتماعى والحضرى وتفتقر إلى الانتماء للمكان [٢٦] ، مما أثر على المستوى الاجتماعى للمدينة القديمة وهبط بمستوى الحياة فيها ، ومن ثم أثر على النسيج العمرانى من ناحية ، وأثر على الطابع المعمارى من ناحية أخرى؛ حيث عرض المدينة التاريخية للتدهور خاصة فى غياب الوعى الثقافى والحضارى لدى الفئات الجديدة من السكان [٢٧] .

وعلاوة على ما سبق أيضًا، فإن عمليات الهجرة من الريف إلى المدن المجاورة وبالذات مدينة القاهرة بحثًا عن العمل ومن ثم الاستيطان، وخصوصًا أن معظم هؤلاء المهاجرين من الفقراء المعدمين أدت إلى زيادة الكثافة السكانية فى المدينة التاريخية وبالتالى زيادة الضغط على المرافق والخدمات، وقد أدى هذا الوضع إلى تدهور البيئة الاجتماعية ، وأيضًا البيئة العمرانية ، وذلك من خلال ارتفاع الكثافة السكانية وازدياد معدلات التزاحم فى الغرفة الواحدة وفى المبنى الواحد، وبالتالى ازدياد معدلات المشاركة لأكثر من أسرة فى الوحدة السكنية الواحدة ونتج عن هذا التحول الاجتماعى تحولاً وتغيرًا فى خريطة استعمالات الأراضى فى المنطقة حيث احتلت مواقع القصور الكبيرة بيوت الطبقة البديلة والتى غالبًا ما كانت من ذوى الدخول المتوسطة والمنخفضة من المهاجرين من المناطق الريفية والأقل تحضرًا، وكل ذلك يمثل خطورة على تلك الأماكن المليئة بالمبانى الأثرية[٢٨].

وبالإضافة إلى ما سبق نجد ارتفاع نسبة الأمراض الاجتماعية بهذه المناطق، مثل: السرقة والإدمان والتطرف وتجارة السموم البيضاء وسوء العلاقات الاجتماعية والأسرية، وبالنظر إلى مدينة القاهرة وخصوصًا الأحياء والمناطق التاريخية والأثرية فقد تأثرت تأثرًا بالغًا أدى إلى تدهورها بشدة نظرًا لما تحويه

هذه الأحياء والمناطق من مبانٍ أثرية وتاريخية ترجع إلى كافة العصور، ومع عدم وجود رقابة أمنية قوية فى المنطقة، لذلك فقد لجأ بعض الخارجين عن القانون لتلك المنطقة وبسط نفوذهم عليها ولذلك أصبحت بؤرًا للإجرام، الأمر الذى أثر بالسلب على الأوضاع الاجتماعية للمنطقة[٢٩]، وهذه المناطق تحتاج إلى أسلوب خاص فى التنمية الأثرية وبثّ الحياة فيها بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، مع ضرورة رفع المستوى الاجتماعى والثقافى لهذه المناطق بما يعود على هذه المناطق التاريخية من ارتفاع مستوى الصيانة والحفظ[٣٠] .

ثانيًا - العوامل الاقتصادية

أصبحت القاهرة عاصمة مصر منذ أن أنشأها الفاطميون عام (٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م)، واتسعت شيئًا فشيئًا حتى حوت العواصم السابقة وأصبحت عامل جذبٍ كبيرٍ لطبقات المجتمع المختلفة، فى ظل هذا المجتمع السكانى ازدهرت الصناعة والتجارة لتفى باحتياجات الطبقة الحاكمة من منتجات مختلف الحرف والصنائع، ولتمد الوطن أيضًا بمتطلباته المختلفة كالمعدات الحربية وسفن الأسطول وخلع التشريف ونحوها، ولتلبى بعد ذلك حاجة الأسواق المحلية مما كانت تقتضيه معيشة الناس وحاجاتهم اليومية من بضائع ومنتجات[٣١] .

نتيجة لما سبق من أسباب اجتماعية أيضًا، والتى تتضمن زيادة الكثافة السكانية فى القاهرة القديمة، زاد نمو الخدمات والصناعات التى تتطلبها هذه الكثافة، ومن ثم زيادة الرواج التجارى والاقتصادى لتصبح منطقة جذب للتجارة وأصحاب رؤوس الأموال وشكل عبئًا آخر على المنطقة الأثرية ليزيد من معدلات تدهورها، ولذا فإنه من التجنى النظر إلى هذه المنطقة كما لو كانت بمثابة متحف كبير مفتوح فقط ، فالمنطقة متعددة الأوجه ومتنوعة المكونات، وبالتالى لا يسمح بالنظر إلى هذه المنطقة على أنها تاريخية أثرية فقط، حيث يوجد بالمنطقة نشاط اقتصادى كبير يعتبر امتدادًا طبيعيًا وجزءًا لايتجزأ من منطقة الأعمال المركزية لمدينة القاهرة الكبرى، بل يتعداها ليكون له مؤثرات خارج حدود الجمهورية وبخاصة فيما يتعلق بمجال التجارة الخارجية، فالمنطقة سوق مركزية للذهب

والفضة فى مصر، وهى مركز للأعمال الحرفية التقليدية فى منطقة خان الخليلى وبه تجار الجملة ونصف الجملة للعديد من السلع، مع الوضع فى الاعتبار قدرة رأس المال وحجم التبادل التجارى وحركة المال فى المنطقة، فإنه لا يمكن بحال من الأحوال أن نغض الطرف عن كون المنطقة أيضًا منطقة أعمال مركزية ومركزًا تجاريًا حيث استخدام رأس المال فى تمويل مشروعات التعمير المختلفة، كذلك لا يمكن تجاهل القيمة العقارية الكبرى للموقع الذى تشغله هذه المنطقة التجارية بحكم أنها جزء من منطقة الأعمال بمدينة القاهرة، وهذا الوضع يفرض ضغوطًا شديدة على نشاط حركة التعمير والتغير فى التحول العمرانى حيث سوء حالة المبانى القائمة وتدهورها بصورة كبيرة وانخفاض معدلات استغلال الأرض(٣٢).

ونتيجة لما سبق نجد أن هذه المنطقة تعتبر منطقة إشغالات تجارية واستثمارية وصناعية، وكل هذه الإشغالات تحمل فى جنباتها العديد من المشاكل التى تؤثرعلى تدهور المنطقة الأثرية ، وتتوزع الأنشطة الحرفية والصناعية والتجارية بمناطق القاهرة القديمة كما يلى :

- **خان الخليلى لتجارة المصنوعات الدقيقة** : ويُعد من أكبر أسواق القاهرة، ويقع فى حى الجمالية ويتميز بالصناعات الحرفية من تحف وصناعة الذهب والفضة والحلى بأنواعها .

- **الحمزاوى والغورية لتجارة المنسوجات والعطور**: تقع فى أحياء الدرب الأحمر والجمالية، وتتحكم فى تجارة الجملة للأقمشة والمنسوجات فى أسواق القاهرة، وكذلك تنتشر بها تجارة العطور.

- **السروجية والخيامية لتجارة الخيام**: تقع فى حى الدرب الأحمر وتشتهر بصناعة الخيام والمنسوجات .

- **سوق السلاح لتجارة السلاح الأبيض**: يقع فى حى الدرب الأحمر، واعتمد على صناعة السلاح من سكاكين وأسلحة جاورتها صناعات أخرى تعتمد عليها من صناعة مقابض الأسلحة الخشبية وغيرها .

- **بين السورين لتجارة المواد الغذائية** : واشتهرت بتوافر محال ومصانع ومتاجر المواد الغذائية، وتقع فى حى الجمالية .

- **منطقة العتبة والشوارع التى حولها**: وتمثل: أهم مخازن تجارة الجملة فى القاهرة، وتتدرج لتصل إلى الجمهورية بأكملها، وهى تجارة لأجزاء مصنعة ونصف مصنعة، وكذلك تعتبرمركزًا لبريد القاهرة الكبرى .

- **شارع الخليج المصرى وشارع بورسعيد** : وهو يعد أهم وأكبرالأسواق لكافة أنواع المواد الغذائية على مستوى المحافظة، بالإضافة لتجارة الأقمشة والمنسوجات والأشكال المختلفة للمنتجات .

- **منطقة الرويعى**: وهى مناطق تخصصت فى تجارة الأخشاب ومستلزمات الديكور على مستوى المحافظة، وهى تشمل تجارة جملة وتجزئة [٣٣] .

ولهذا فقد حدث خلط فى استعمالات أراضى المنطقة التاريخية؛ حيث دخلت المنطقة أنشطة صناعية غريبة عن الحرف اليدوية - والتى كانت أصلاً فى المنطقة - مثل: مسابك الحديد وورش الألومنيوم والبويات والمخازن بأنواعها، وهذا أدى من ناحية إلى خلل فى خريطة استعمالات أراضى المنطقة، ومن ناحية أخرى أدى إلى تزايد معدلات تدهور البيئة العامة بالمنطقة التاريخية بشكل عام، وكان ذلك سببًا فى دخول السيارات ووسائل النقل الحديثة إلى المنطقة التاريخية مع عدم تناسب شوارعها القائمة وطرقاتها لحجم ونوع وسرعة ووزن هذه الآليات؛ مما أدى إلى زيادة تدهور البيئة العامة وتدهور المبانى الأثرية لما تحمله هذه الآليات من عوامل مدمرة [٣٤] .

ونظرًا لما تحمله هذه المنطقة من قيم تاريخية أثرية وما تضمه من مبانٍ أثرية وتاريخية فهى منطقة جذب سياحى، وبالتالى نشأت أنشطة ترتبط بالسياحة مثل: محال بيع التحف والنماذج المقلدة والصناعات اليدوية لكافة الخامات لخدمة هذا الغرض مما يعود بالربح الوفير على أصحاب هذه الأنشطة، ومن الواضح أن المد السياحى فى مصر لا يتواكب مع المحافظة على الآثار ووقايتها، مما يدعو إلى الالتزام بالموازنة بين الاستثمار للأثر سياحيًا وسلامته وقدرته على

التحمل والصمود [٣٥] .

ونتيجة للرواج التجارى حدث تغير فى وظائف بعض المبانى التاريخية والأثرية؛ حيث استخدمت كورش ومخازن ومستودعات، وهى وظائف لا تتلاءم وقيمتها المعمارية والفنية والأثرية، وأيضًا زيادة الكثافة السكانية لكى يكون السكن بجوار العمل حيث تداخلت مناطق العمل مع السكن، بالإضافة إلى زيادة الضغط على المرافق وشبكات البنية الأساسية والخدمات؛ مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل التى أدت إلى تدهور المناطق التاريخية والأثرية وما تضمه من مبانٍ ذات قيمة أثرية وتاريخية مما يعجل باندثار هذا التراث المعمارى الأثرى الفريد.

ثالثاً - العوامل السياسية

تؤثر الظروف السياسية تأثيرًا مباشرًا على ما طرأ على مدينة القاهرة القديمة من تحولات وتغييرات ومشاكل أثرت على نسيجها العمرانى والتخطيطى والتنظيمى، وأيضًا على تكوينها التراثى والقيمى؛ حيث أدى ذلك إلى تغيير فى هوية وطابع القاهرة القديمة، بالإضافة إلى الضغط عليها بالمزيد من المشاكل، وينشأ ذلك من خلال :

١- القوانين والتشريعات:

تتضارب الاشتراطات البنائية والتشريعات المنظمة للعمران التى تعتمد عليها المنطقة التاريخية بالقاهرة بحيث تعتمد على أكثر من مصدر؛ فهناك مناطق تخضع لقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦م والذى أدى التطبيق المطلق له إلى تدمير النسيج العمرانى والطابع المعمارى والعمرانى المميز للمناطق التاريخية فى مدينة القاهرة؛ حيث لم يحدد القانون وجوب تحديد طابع خاص بالمبانى المحيطة بالأثر ليتماشى مع هذا الأثر وما له من أهمية؛ ولذا ظهرت أنماط مختلفة شوهت الآثار الموجودة والمنطقة ككل، وكذلك لم يحدد القانون إيجاد حرم لهذه الآثار، أما بالنسبة لتحديد الارتفاعات فى المدينة فهى كما حددها القانون مرة ونصف المرة من عرض الشارع، وتطبيق ذلك دون العناية بوجود أثر؛ فكان حين وجود مئذنة

مسجد مثلاً وسط المدينة وبجواره مباشرة عمارة يصل ارتفاعها إلى ١١ دورًا، غطت على المئذنة الأثرية بل وشوهت معالمها بصريًّا تشويهًا كبيرًا، كذلك قانون الردود الخاص بتوسيع الشوارع لتتلاءم مع وسائل النقل الحديثة فإنه أدى إلى انهيار النسيج العمرانى المميز للمناطق التاريخية داخل المدينة، وهناك مناطق تخضع إلى اشتراطات خاصة تحكم وتحدد الارتفاع بها، وقد تمت الموافقة والعمل بتعديلها الصادر فى مارس ٢٠٠١ م بعد اعتمادها من رئيس الوزراء ومحافظ القاهرة، والتى تقضى بالسماح للأراضى الواقعة على شوارع وحارات تقل فى عروضها عن ٦ أمتار ببناء دور أرضى ودورين فوق الأرضى بحد أقصى للارتفاع ١١ م، والشوارع التى يزيد عرضها عن ٦ أمتار بالبناء دور أرضى و ٣ أدوار فوق الأرضى بحد أقصى للارتفاع ١٤م، مع الأخذ فى الاعتبار ألا يزيد الارتفاع على الأثر المجاور له إن وجد.

أما بالنسبة لقانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣م، فهو المسئول عن تحديد كردونات المدن واتجاهات نموها بغرض حماية الأراضى الزراعية وعدم الامتداد العشوائى عليها، وإن كان تطبيق هذا القانون به كثير من الثغرات جعلتنا نرى ما نراه من عشوائيات تحيط بالمدن حيث يوجد حول القاهرة وحدها ١١ منطقة عشوائية، فكان من نتيجة ذلك ارتفاع أسعار الأراضى بالمدينة وخاصة فى مناطق الوسط حيث توجد المناطق التاريخية مما أدى إلى زيادة الارتفاعات وتغيير الأنشطة واستعمالات الأراضى لتتفق مع سعر الأرض الجديد؛ مما كان له آثاره السلبية على هذه المناطق . كذلك فإن هذا القانون قد خوّل للمحليات القيام بالمخططات العامة والتفصيلية للمدن، وتنعدم فيه الإشارة إلى تحديد دراسات خاصة بالمناطق التاريخية فى هذه المدن حتى إن الفصول الخاصة بتخطيط وسط المدينة أو تجديد الأحياء لم تحدد أساليب التعامل مع هذه المناطق التاريخية ولا الاشتراطات الواجب الالتزام بها للحفاظ على طابع هذه المناطق وتراثها وإحيائها فى المناطق المتاخمة لها. كذلك فإن هناك بعض القوانين والتشريعات المنظمة للعمران بصورة ثانوية قد أثرت بصورة كبيرة على المناطق التاريخية والأثرية فى مدينة القاهرة، ولنأخذ مثالاً واضحًا لها فى مدينة القاهرة

وهو قانون تأجير وبيع الأماكن وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧م، حيث تم تحديد الإيجارات؛ مما جعل أصحاب المساكن لا يهتمون بأعمال الصيانة لها بل وأصبحوا يتمنون أن يصبح المبنى آيلاً للسقوط؛ ليستطيعوا هدمه والاستفادة من الأرض بصورة أفضل فأصبحت المبانى معظمها متهالك، وتحولت الأحياء والمناطق التاريخية إلى مناطق تشبه العشوائيات .

هناك أيضًا القوانين والتشريعات التى صدرت للحفاظ على الآثار، وأهمها القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣م بشأن حماية الآثار*، الذى لم يحدد الأسس والاشتراطات البنائية التى يجب الالتزام بها عند طلب ترخيص للبناء فى المناطق التاريخية، كما لم يحدد الأسس التخطيطية التى يجب الالتزام بها عند إعداد مشروعات تخطيط المناطق التاريخية، بالإضافة إلى كونه أساسًا لم يحدد الأسس الفنية التى يجب الالتزام بها عند صيانة وترميم المبانى الأثرية، ولم يحدد الشروط الخاصة بالمبانى المستجدة بالمناطق التاريخية، ولم يأخذ فى اعتباره المدن التاريخية والإطارات الإقليمية والقومية ذات الخلفيات التاريخية، ولم يعمل على تصنيفها وتسجيلها، فلم يتعد التسجيل الأثر نفسه، مما أدى إلى تدهور البيئة المحيطة بالأثر. وعلى الرغم من ذلك فقد كان لهذا القانون أثره فى حماية المناطق التاريخية إلى حد كبيرٍ من الامتدادات العشوائية عليها، وإن كان قد تأخر طويلاً فى صدوره حتى امتدت العشوائيات إلى هذه المناطق[٣٦] .

٢- القرارات:

إلى جانب القوانين والتشريعات توجد القرارات، ومن أهم القرارات التى تتخذ فى هذا المجال ولها تأثير على المناطق التاريخية ما يأتى:

أ- قرار إنشاء أحياء جديدة بالعاصمة:

ولا توجد مدينة أفضل من القاهرة يمكن أن تكون مثالاً على القرارات السياسية وتأثيرها على نمو المدينة والمناطق التاريخية بها، ويمكن اعتبار أن مدينة القاهرة بدأت مع بداية الفتح الإسلامى واختيار موقع مدينة الفسطاط ثم العسكر والقطائع على مسافاتٍ متقاربة ثم موقع القاهرة فى الشمال من هذه

المدائن، والتى كانت فى أول إنشائها بقرار سياسى مع الفتح الفاطمى لمصر مدينة ملكية لإقامة الخليفة وأفراد حاشيته والجيش الفاتح، ثم امتد العمران من مدينة الفسطاط والعسكر والقطائع فى اتجاهها طلبًا للرزق والعمل إلى أن ضم صلاح الدين كل العواصم الإسلامية السابقة مع القاهرة فى سور واحد وبنى قلعته الشهيرة - كما ذكرنا ذلك فى التطور التاريخى - ولم يكن حتى ذلك الحين للمناطق التاريخية والأثرية من أهمية تذكر بل على العكس كان عند إنشاء أى مدينة جديدة أو دولة جديدة يقوم الحكام والصفوة بتحطيم معالم الدولة القديمة، بل أكثر من ذلك يمكن استعمال الأحجار الأثرية - التى كانت مستخدمة فى مبانٍ أثرية للدولة السابقة - مرة أخرى فى بناء المدينة الجديدة وعناصرها.

وطوال هذه القرون ظلت القلعة هى مقر الحكم فى القاهرة، وكان كل حاكم يضيف فى القلعة مبنى أو أكثر، وحتى عصر الخديو إسماعيل الذى بنى قصره خارج أسوار القاهرة بقرار سياسى، حيث تم التخطيط لامتداد جديد للقاهرة وبدأ تخطيط أحياء مثل: عابدين وبولاق، وامتد العمران إلى الجهة الأخرى من النيل فى جزيرتى: الزمالك والروضة وكذلك فى الجيزة، ثم امتد العمران فى مناطق الصحراء القريبة فى العباسية ثم فى مصر الجديدة. وامتد أكثر ليصل القاهرة بالجيزة والقليوبية، ونرى القاهرة الكبرى التى نراها اليوم، ومدينة القاهرة عبارة عن مناطق مجمعة وأحياء وجزر داخل المدينة الممتدة يمكن أن نراها بوضوح فنجد منطقة الآثار الرومانية والقبطية فى مصر القديمة حيث حصن بابليون ومجموعة الكنائس والأديرة القبطية وقريبًا منها كيمان الفسطاط ومسجد عمرو بن العاص، ثم القاهرة القديمة فى الأحياء الخمسة: باب الشعرية، الدرب الاحمر،السيدة زينب، الخليفة، الجمالية. وكذلك منطقة القلعة ثم وسط البلد حيث قاهرة إسماعيل والعباسية وشبرا وبولاق ، مصر الجديدة حيث الضاحية التى شيدها البارون إمبان منذ حوالى مائة عام، وكلها مناطق يمكن ملاحظتها وملاحظة الفرق بين تخطيطها[٣٧].

ويمكننا أن نلاحظ مما سبق أن هناك قصورًا فى القوانين الخاصة بالمناطق التاريخية بشكل عام؛ مما أثر بالسلب على هذه المناطق سواء على النسيج

العمرانى أو الطابع العام لهذه المناطق أو استعمالات الأراضى فيها وكثافات السكان، ولكن أمكن تفادى بعض هذه السلبيات بالقرارات التى صدرت للمحافظة على هذه المناطق وتقليل الكثافات السكانية - كإقامة المدن الجديدة والتجمعات العمرانية المخططة - واستبعاد الاستعمالات الملوثة للبيئة والضارة بهذه المناطق، ولكن بالرغم من ذلك كان هناك بعض القرارات التى ساعدت على تدمير النسيج العمرانى.

ومما سبق نجد أن الظروف السياسية أثرت بالسلب أو بالإيجاب على مدينة القاهرة القديمة وما تضمه من مناطق ومبانٍ تاريخية وأثرية من خلال عمليات التنمية والتطوير.

رابعًا - المعتقدات والموروثات الشعبية

تضم القاهرة القديمة العديد من المشاهد والأضرحة الخاصة بآل البيت والصالحين، وترتبط تلك الأماكن بروابط روحية وعقدية فى نفوس سكان هذه المناطق التاريخية، ونظرًا لانخفاض المستوى الفكرى والثقافى فى هذه المناطق بالإضافة إلى انخفاض الوعى الدينى وانتشار الطرق الصوفية وسيطرتها على معظم المشاهد والأضرحة التى تعتبر سكنًا دائمًا لهم ومصدر كسب وفير من خلال التبرعات والنذور من أهالى هذه المناطق ومما يفدون إليها للزيارة بقصد التبرك بأصحاب هذه المشاهد والأضرحة لقضاء حاجاتهم؛ حيث إن هناك إيمانًا قويًا لديهم بالأولياء وكراماتهم، وقد ساعد ذلك فى محبة الناس للسكن بجانب هذه الأضرحة والمشاهد والسكن فيها للخدمة، ومن ثم ينال البركة اعتقادًا بأن هذا يقربهم إلى الله تعالى.

وقد يأتى الناس من أماكن بعيدة للزيارة والاستقرار للاعتقاد نفسه، وهذا يتضح فى وجود طائفة البهرة القادمة من الهند وسكنها بجانب مسجد الحاكم بأمر الله، والصرف على عمليات التجديد لهذا المسجد؛ تأكيدًا للاعتقاد نفسه ولارتباطه بجانب من مذهبهم الشيعى .

وعلاوة على ما سبق نجد ظاهرة الموالد والاحتفالات - ظاهرة قديمة وزادت

فى عهد الفاطميين - التى تهدد الآثار الإسلامية بشكل مخيف بحيث يتوافد الناس بالآلاف ومعظمهم من الريف لقضاء أيام هذه المناسبات بين الأضرحة والمشاهد، وهى ذات مواسم وفترات زمنية محددة ويتم إنزالهم فى المساجد والأماكن الأثرية؛ إذ يقيمون عشرات الأيام والليالى ومعهم أسرهم وأدواتهم المختلفة للطبخ والغسيل وأحيانًا اصطحابهم لبعض الدواجن والحيوانات الأليفة، ويعيشون حياتهم فى هذه الأيام بطريقة عادية بالمنطقة الأثرية ومن أهم هذه الموالد: مولد الإمام الحسين - مولد السيدة زينب - مولد الرفاعى - مولد السيدة عائشة مولد الشعرانى.

ونتيجة للقصور فى فَهْم تعاليم الدين الإسلامى الصحيحة ، تنتشر بهذه المناطق ظاهرة التسول من أصحاب العاهات ومدعى الإصابة بالعاهات والأمراض والمجاذيب والباعة الجائلين، والتى تمثل لهم هذه المناطق مصدر رزق وفير، بالإضافة إلى انتشار المشعوذين والدجالين الذين يقومون بأعمال السحر والدجل حيث تلاقى هذه المعتقدات انتشارًا كبيرًا بين هؤلاء الزائرين.

ومع عدم الوعى بقيمة هذه الأماكن الأثرية والتاريخية من قِبل هؤلاء الزوار وأيضًا من سكان هذه المناطق، نجد ما يحدث من تلف شديد لهذه الأماكن ، بالإضافة إلى ظاهرة دور المناسبات بالمساجد الأثرية الكبيرة لإقامة المآتم والأفراح واجتماعات مجالس إدارات المساجد ومن أمثلة ذلك: مسجد الرفاعى، والإمام الحسين، والسيدة زينب، وغيرها من المساجد الكبيرة.

مشكلات مدينة القاهرة القديمة:

تواجه القاهرة القديمة وما تضمه من مناطق تاريخية تراثية العديد من المشكلات التى تعتبر نتاجًا للعوامل المختلفة التى تم توضيحها فى السابق، وقد أثرت هذه المشكلات بالسلب على وجود مدينة القاهرة القديمة واستمراريتها، وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وفيما يلى استعراض لأهم المشاكل: صورة (١، ٢).

أولاً- التعديات واستعمال المبانى الأثرية

تعتبر التعديات أهم العوامل البشرية المختلفة على المبانى التاريخية والأثرية فى أحياء القاهرة القديمة وما تحويه من آثار إسلامية ذات قيمة عالية مثل: الأضرحة والأسبلة والجوامع والخانقاوات والمدارس والتكايا والمنازل الأثرية والأسوار والبوابات والربوع والخانات وغيرها من الآثار الإسلامية المعمارية التى تضم بداخلها تحفًا ومقتنيات فنية عظيمة، ومن جراء تعرض هذا التراث للتعديات بكل ما تحمله من تلف، فقد تعرضت هذا الآثار للتدمير والتشويه والتخريب مما يهدد بضياعها واندثارها بمرور الوقت .

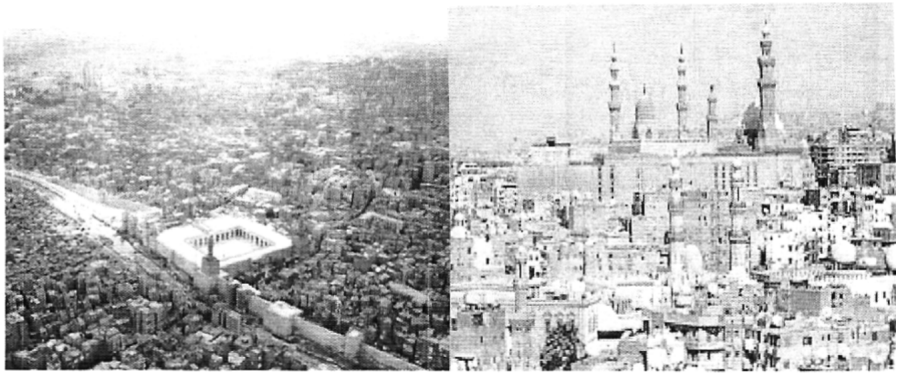

صور (١ ،٢) توضح تداخل المبانى الأثرية والمبانى الحديثة فى القاهرة القديمة

وتحدث التعديات كنتيجة للمشكلات السكانية وازدياد معدلات التزاحم، هذا إلى جانب تدهور البيئة المحيطة بالمبانى الأثرية مما يفرض عليها تهديدًا كبيرًا، وتبلغ معدلات الكثافة السكانية، فى منطقة الجمالية مثلاً ٢٤,٤٠٦ فرد / كم٢، وفى منطقة الدرب الأحمر تبلغ الكثافة ٣٢,٢٢٣ فرد / كم٢ (٣٨) . صورة رقم (٣، ٤)

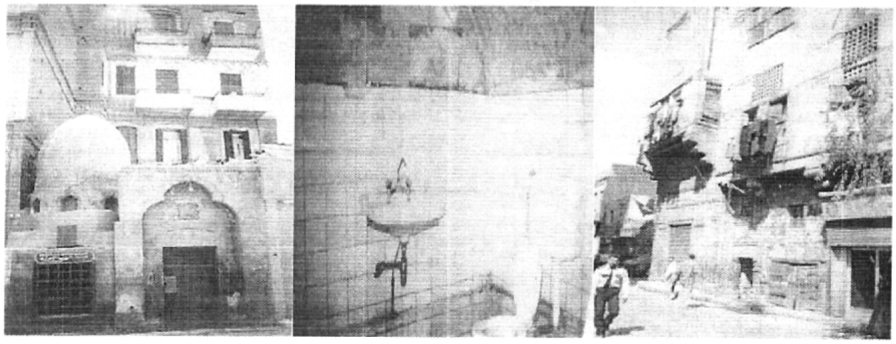

صورة رقم (٣) توضح تعديًا سكنيًا بسبيل أغا مستحفظان، وصورة (٤) توضح دورة مياه مستحدثة بوكالة الغورى، وصورة (٥) عمارة سكنية ملاصقة لقبة أحمد القاصد

ويضاف إلى ماسبق من مشكلات بناء مبانٍ ملاصقة للآثار، وما يتبع ذلك من الإضرار بها؛ نتيجة التحميل الهندسى من قبل هذه المساكن الجديدة العشوائية على الآثار المجاورة، مما يكون له أثر بالغ الخطورة على أساسات المبنى الأثرى فتصبيها بالتصدع والانهيار. صورة رقم (٥)

ومن المشاكل التى تتصل بهذا الموضوع اتصالاً وثيقًا عمليات التجديد والتحديث للمنشأ الأثرى، وذلك من خلال التغير فى أنماط المعيشة وأساليبها، بالإضافة إلى التطور السريع والمتلاحق والذى يفرضه التقدم والتطور التكنولوجى فى كل نواحى الحياة المختلفة، كما يتطلب معه التغير فى أنماط الحياة التقليدية التى كانت سائدة فى المدن القديمة الذى يتبعه فقدان كثير من المنشآت القديمة لوظيفتها الأصلية؛ لعدم ملاءمتها مع ظروف الوقت الحاضر.

جدول رقم (٢) يوضح معدلات الكثافة السكانية فى مناطق القاهرة القديمة

#	القسم	إجمالي عدد السكان	المساحة الكلية/ كم٢	الكثافة السكانية/كم٢	المساحة/هكتار	الكثافة السكانية/هكتار
١	عابدين	١٨,٣٠٣	٠,٣٨١	٤٨,٠٤٨	٣٨	٤٨٠,٥
٢	الأزبكية	١٠,٧١٥	٠,١٨٧	٥٧,٤٣٦	١٩	٥٧٤,٤
٣	الدرب الأحمر	٦٠,٤٨٨	١,٨٧٧	٣٢,٢٢٣	١٨٨	٣٢٢,٢
٤	الجمالية	٤٩,٨٣٤	٢,٠٤٢	٢٤,٤٠٦	٢٠٤	٢٤٤,١
٥	الخليفة	٩٨,٤٩٧	٨,٣٠٨	١١,٨٥٦	٨٣١	١١٨,٦
٦	الموسكي	٢١,١٧٤	٠,٧١٢	٢٩,٧٢٩	٧١	٢٩٧,٣
٧	السيدة زينب	٥٣,٨٨٦	١,٠٥٣	٥١,١٩٢	١٠٥	٥١١,٩
٨	باب الشعرية	٥٤,٠٨٤	٠,٩٧٩	٥٥,٢٤٨	٩٨	٥٥٢,٥
٩	بولاق	١٥,٨٥٦	٠,٥٠٦	٣١,٣٣٦	٥١	٣١٣,٤
١٠	منشأة ناصر	١٣,٢٥٨	٢,٠١٠	٦,٥٩٦	٢٠١	٦٦,٠
١١	مصر القديمة	٣٥,٤٨٥	٢,٤٢٩	١٤,٦١٢	٢٤٣	١٤٦,١

ثانيًا - الإشغالات

وتوجد الإشغالات فى مناطق الآثار الإسلامية فى مدينة القاهرة القديمة، وترتبط أساسًا بالكثافة السكانية حيث تكثر حاجة هؤلاء السكان إلى المتطلبات المعيشية والحياتية؛ مما استلزم معه وجود هذه الإشغالات التى تنقسم إلى :

أ- إشغالات تجارية:

تتميز أحياء القاهرة القديمة بالأشكال المختلفة لفنون التجارة سواء الجملة أو التجزئة نتيجة انتشار الصناعات الحرفية المختلفة بها والتى ظهرت كحرفٍ بيئية نشأت مع نشأة مدينة القاهرة.

وتمتلك مناطق القاهرة القديمة كل مقومات تجارة الجملة والتجزئة بالنسبة لمحافظة القاهرة لانتشار الأسواق بها ولقربها من مراكز ومنافذ التوزيع، وكذلك انتشار أماكن التخزين للتوزيع والتصدير على مستوى الجمهورية، وتعد أسواق: الموسكى والعتبة وبين السورين وباب الشعرية وامتداد شارع الأزهر والجمالية وتحت الربع ودرب البرابرة وشارع المعز والغورية، من أكبر أسواق القاهرة التجارية، ويشارك القطاعان العام والخاص فى القيام بأعمال التجارة بمختلف أنواعها وأوجهها فى مناطق وأحياء القاهرة، والتى تبلغ منشآتها ٥٥,٨٪ من جملة المنشآت التجارية فى محافظة القاهرة، وكذلك يبلغ عدد العاملين بها ٧١,٣٪ من جملة العاملين فى النشاط التجارى بالمحافظة ككل [٣٩]. صورة رقم (٦، ٧، ٨)

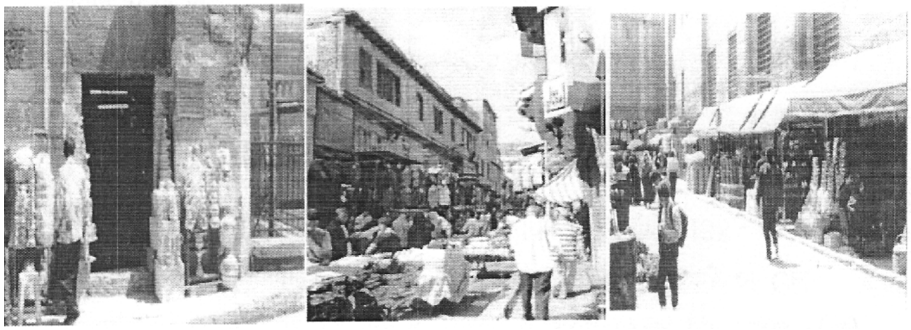

صور رقم (٦، ٧، ٨) توضح أكشاك بجوار مسجد المؤيد شيخ، سوق تجارى بالموسكى، ومحل تجارى ببقايا مدرسة الظاهر بيبرس بشارع المعز.

وتنتشر الإشغالات التجارية بين الآثار الإسلامية حيث تؤدى إلى استخدام الأثر واستغلاله بصورة سيئة بعيدًا عن وظيفته الأصلية المشيد أساسًا من أجلها، وتتفاوت نسب هذه الإشغالات فى المناطق المختلفة، فمثلاً على جوانب شارع المعز تشغل ما يقرب من ٧٢٪ من المساحة الكلية، وهى تشمل مناطق النشاط التجارى

والحرفى داخل هذه المنطقة، وأيضًا منطقة الجمالية والتى بها إشغالات تجارية بنسبة ٦٠٪ من مساحة المنطقة التاريخية ككل، وتتميز بتدهور مستواها المعمارى والعمرانى نتيجة هذه الإشغالات والاستخدام السيئ للأماكن الأثرية[٤٠].

ب- إشغالات حكومية:

والعديد من الإشغالات تتبع جهات حكومية ومنظمات شعبية كالأحزاب والجمعيات الدينية والشئون الاجتماعية؛ حيث تستخدم كمقار لها أو كمخازن، مثل: قصر إسماعيل المفتش الذى كان مخزنًا تابعًا لوزارة المالية، وأيضًا تستعمل بعض الآثار كمدارس تابعة لوزارة التعليم، مثل: مدرسة الجمالية الابتدائية بمدرسة قراسنقر، وقصر الأمير طاز، وهناك مراسم الفنانين مثل: قصر المسافر خانة، وقد احترق عن آخره، ومستشفى قلاوون للرمد، واستخدام بعض الآثار كمقار لتفاتيش الآثار مثل: تكية السلطان محمود، وقصر الأمير بشتاك، وهذه الإشغالات تضر بالآثار ضررًا بالغًا؛ مما أدى إلى تهدم بعضها واحتراق البعض الآخر مع سوء الاستخدام. صورة (٩، ١٠، ١١)

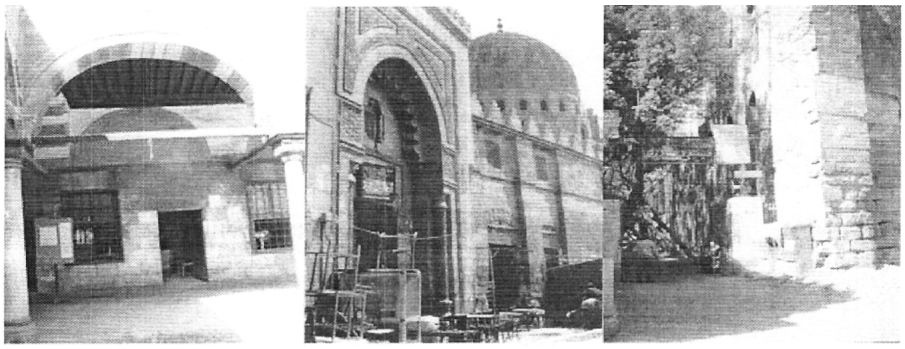

صور (٩، ١٠،١١) توضح الإشغالات الحكومية ببيمارستان قلاوون، ومدرسة قراسنقر، وتكية السلطان محمود.

ج - إشغالات صناعية :

وتستمد هذه الظاهرة وجودها من ظاهرة التكدس السكانى وارتفاع كثافته؛ حيث تحتاج هذه الكثافة السكانية إلى صناعات بسيطة مغذية لتسد احتياجاتها،

علاوة على الصناعات الموجودة القديمة القائمة أساسًا فى هذه المنطقة التاريخية وتتناسب مع طبيعتها الأثرية والتاريخية بهذه المناطق، وتوجد أصلاً كورش الصناعات والحرف اليدوية التى تناسب الطبيعة السياحية لهذه المناطق، ولكن دخلت عليها أنشطة صناعية غريبة مثل: مسابك الحديد وورش الألومنيوم والبويات وورش الرخام وورش تصنيع الأخشاب والفخار، وأيضًا هناك مخازن المواد الكيماوية والبوتاجاز، وتتطلب عمليات التشغيل فى هذه الورش مصادر حرارة عالية مع دخول الميكنة الحديثة وما تسببه من اهتزازات ناتجة عن تشغيلها، وتصدر عن هذه الورش والمصانع عوادم وأدخنة وغبار وغازات ملوثة، بالإضافة إلى المخلفات الناتجة عن عمليات التصنيع المختلفة.

صور رقم (١٢، ١٣، ١٤) توضح ورشًا صناعية بوكالة قايتباى، ووكالة أودة باشا، وتشوينات أخشاب بمنازل رضوان.

وتعتبرمشكلة التخلص من النفايات والمخلفات الناتجة من المشاكل التى تواجه المدينة القديمة؛ حيث يتم التصرف فيها بعمليات فردية لا تتناسب وحجم هذه النفايات الموجودة بين الآثار فى المدينة القديمة، وهى مخلفات تضر بالآثار وتتلفها وتشوه شكل المنطقة التاريخية [٤١] . صورة (١٢، ١٣، ١٤)

ثالثاً - العشوائيات

ويندرج تحت العشوائيات عدد من الأنشطة تنتشر بوضوح بين المناطق التاريخية فى مدينة القاهرة القديمة بصورة واسعة الانتشار، ومنها ما يلى :

أ- الأسواق :

تعتبرالأسواق من العشوائيات التى تهدد الآثار الإسلامية؛ حيث تنتشر الأسواق حولها وبجانبها؛ وذلك لسد احتياجات سكان هذه المناطق، والأسواق ظاهرة مرتبطة بمدينة القاهرة حيث كانت الأسواق تمتد فيها إلى ما لا نهاية، وكان لكل سلعة سوق خاصة بها مثل: سوق السلاح وسوق السروجيين وسوق الذهب، وغيرها .

والأسواق تعتبر من العشوائيات ذات الضررالكبير؛ لما تخلفه من تلوث كبيرٍ من جراء إلقاء القمامة ومخلفات السلع المباعة حول المبانى الأثرية، خاصة إذا كانت هذه المخلفات تحتوى على مواد عضوية لتكون مرتعًا خصبًا للحشرات والحيوانات الضالة مما يساعد على تلوث البيئة، وحتى حين حرقها تتصاعد الغازات والأبخرة التى تحمل غازات التلوث الجوى مما يؤدى إلى تلوث البيئة المحيطة بالمبانى الأثرية مشوهة وضارة لها[٤٢] .

أشهر الأسواق الموجودة بالمناطق الأثرية بالقاهرة القديمة السوق المعروف بسوق الليمون وفيه تجارة الليمون والبصل والثوم والزيتون، ويوجد بجوار مسجد الحاكم عند باب الفتوح، وسوق البريقدار المواجه أيضًا لباب الفتوح، وسوق السمك خلف مسجد الصالح طلائع، وسوق التبليطة بجوار وكالة الغورى، وسوق المغربلين، وسوق السروجية وغيرها .صور رقم (١٥، ١٦، ١٧)

صور رقم (١٥، ١٦، ١٧) توضح الأسواق العشوائية بجانب مدرسة جانم البهلوان، وسوق لبيع البصل والثوم بجانب باب الفتوح.

ب- زحف الجبانات:

تعتبر الجبانات من الأماكن المهمة التى توضع فى الاعتبارعند تخطيط أى مدينة؛ حيث إن لها أهمية كبرى عند الأنسان وذلك لأنها مثواه الأخير وتعتبر احترامًا لقيمة الإنسان بعد موته، ويمكن اعتبارها من الأماكن المفتوحة فى المدينة وتعمل عادة فى الخارج على شكل حدائق إلا أنه يجب أن تحجب رؤيتها عن المساكن وتكون بعيدة عنها بحيث لا تختلط بالمساكن والمبانى العادية[٤٣]، وترتبط المدافن بالوظيفة الصحية حيث تختار فى الأماكن الرملية الجافة بعيدًا عن الطين فى منصرف الرياح، وتكون فى أماكن معزولة، ولكن حاليًا حدث أن تداخلت مدينة الأحياء مع مدينة الموتى بشكلٍ لافتٍ للنظر[٤٤]، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: منطقة الإمام الشافعى حول مسجده، وعرب اليسار عند سفح القلعة، وباب النصر، ومنطقة الإمام الليث، ومنطقة التونسى، ومنطقة سيدى عقبة، ومنطقة قايتباى التى تضم منشآت السلطان الأشرف برسباى، ومنطقة عمر ابن الفارض، ومنطقة السيدة نفيسة حول مسجدها. صورة رقم (١٨)

صورة رقم (١٨) توضح زحف الجبانات على القاهرة القديمة

وبذلك نجد أن الجبانات الحديثة تزحف بشكلٍ بالغ الخطورة على المناطق الأثرية بالقاهرة القديمة؛ حيث بعضها فى نطاق الأضرحة والمساجد والعمائر، ومن ثم حدث اتصال بين المقابر الأثرية والحديثة، بالإضافة لقيام سكان المقابر والمدافن بدفن موتاهم فى بعض الأماكن الأثرية.

جـ - الزيارات السياحية للمناطق الأثرية :

تعتبر السياحة من أهم مصادر الاقتصاد فى العالم وبالذات فى الأقطار والمدن التى تمتلك ثروات أثرية، علاوة على أن السياحة تعتبر واحدة من أهم الصناعات فى العالم؛ إذ يتم استغلالها بصورة تجعلها واحدة من مصادر الدخل القومى المهمة لبلدان كثيرة بسبب ما تضمه من مجموعاتٍ أثرية ذات طابعٍ محلى

أو دينى أو تاريخى يجعلها تظهر بصورة كبيرة على الخريطة السياحية العالمية .

وتعتبر مصر منطقة جذب واسعة المجال لمعظم أنواع السياحة؛ إذ احتفظت مصر بتراث إنسانى ضخم يضرب بجذوره فى أعماق التاريخ ، ويمثل فى تتابع منقطع النظير حضارات مصر المتعاقبة من فرعونية وبطلمية ورومانية وقبطية وإسلامية وحديثة ؛ مما جعل نتاج تلك الحضارات أكبر دافع لزيارة مصر وأقوى باعث للسياحة بأرجائها [٤٥].

وتمتلك مدينة القاهرة القديمة ثروة أثرية ضخمة ونادرة من مختلف العصور، وأهمها الآثار الإسلامية والتى ترجع إلى عصور مختلفة فى بانوراما معمارية أثرية فريدة، وتنقسم السياحة فى مناطق القاهرة القديمة إلى :

١- سياحة دينية :

وهى الانتقال لزيارة الأماكن ذات الصبغة الدينية، وهى تتوفر بصور عامة فى المنطقة لاحتوائها على العديد من المزارات الدينية وخصوصًا مساجد وأضرحة الأولياء، وذلك خلال الموالد والتى لها مواسم على فترات زمنية محددة، وبالنسبة لطوائف عامة الشعب فهى ذات أهمية قصوى، وتستغرق فترات الزيارة عدة أيام تؤدى فيها احتفالات خاصة، ويقدر عدد الموالد سنويًا بحوالى ٨٠ مولدًا وأكثرها رواجًا :

صورة رقم (١٩) توضح مولد السيدة زينب بحى السيدة زينب

- مولد الإمام الحسين بحى الجمالية - مولد السيدة زينب بحى السيدة زينب - مولد الرفاعى والسيدة عائشة بحى الخليفة - مولد الشعرانى بحى باب الشعرية [٤٦]. صورة (١٩)

٢- سياحة ثقافية (أثرية) :

وتعد المنطقة هدفًا لمعظم الرحلات السياحية الخارجية؛ حيث تضم المنطقة

منشآت ومجموعات أثرية ترجع للعصور التاريخية المختلفة، وهى ذات أهمية تاريخية وعلمية وأثرية بالنسبة لزائرى هذه المنطقة، وأهم محاور السياحة فيها :

- شارع المعز لدين الله بالقاهرة التاريخية .
- شارع الخليج المصرى بالقاهرة التاريخية .
- شارع الأزهر بالقاهرة التاريخية .
- شارع شيخون والخضيرى والصليبة بأحياء الخليفة والسيدة زينب (٤٧) .

٣- سياحة تجارية :

وهى تتمثل فى توافر بعض الصناعات الحرفية الفريدة على مستوى الإقليم، والتى يأتى إليها العديد من داخل القطر وخارجه ضمن برامج السياحة ، وتتمثل فى منطقة خان الخليلى والغورية و الخيامية وغيرها، وهى تمثل أماكن للصناعات الحرفية والعرض والبيع ، بالإضافة إلى أماكن التجارة والأسواق المنتشرة فى القاهرة التاريخية والتى يفد إليها التجار من جميع أنحاء القطر للتبادل بالشراء والبيع، مثل: مناطق الحمزاوى وبين السورين والعتبة وشارع بورسعيد ومنطقة الرويعى (٤٨).

ونجد أيضًا أن الزيارات السياحية غير المرشدة تتزايد من حينٍ إلى آخر، حيث أصبحت الدورة السياحية ممتدة على مدار أشهر السنة وإن نشطت فى فصول معينة وتراخت فى فصول أخرى، مما يؤدى إلى إرهاق الأثر وإضعافه.

رابعًا - وسائل النقل والمواصلات

خططت الحركة فى كل المناطق التاريخية بالقاهرة لخدمة المشاة ونقل البضائع على عربات تجرها الخيول، وكانت الشوارع الضيقة تفى باحتياجات السكان وأصبحت جزءًا من الطابع العام للمنطقة، ولم تخطط لاستقبال هذا الكم الهائل من المرور المخترق حيث حدث تداخل بين حركة المشاة وحركة النقل الآلى مع ازدياد معدلات التلوث بعوادم السيارات وازدياد مقدار الاهتزاز الناتج عن حركة الآليات الثقيلة والسريعة فى هذه المناطق التاريخية المليئة بالمبانى

صورة رقم (٢٠) توضح تكدس المرور بشارع الأزهر

الأثرية[٤٩]، بالإضافة لحدوث عمليات الاختناقات المرورية فى هذه المناطق وتتفجر هذه المشكلة فى شوارع الأزهر والدرب الأحمر والصليبة والمغربلين وأحمد ماهر وباب الوزير وسوق السلاح والموسكى وغيرها ، حيث مرور السيارات ووسائل النقل فيها إلى جانب الاختناقات المرورية يحدث التشويه للمنظر الأثرى والطابع التاريخى لهذه المنطقة بالإضافة إلى التلوث السمعى[٥٠]، وقد أقيمت بعض الكبارى بجانب المناطق الأثرية، مثل: كوبرى السيدة عائشة الذى يمر بجانب المسجد ويعرضه للخطر، وكوبرى الأزهر الذى يشوه المظهر التاريخى للمنطقة . صورة (٢٠)

خامسًا - مشروعات المرافق العامة

وهى من أهم العوامل التى تشكل خطرًا على القاهرة القديمة وما تضمه من مناطق تراثية وتاريخية مهمة ؛ حيث تعانى من قصور فى مد شبكات التغذية بالمياه وشبكة الصرف الصحى بالإضافة إلى الحالة المتدهورة للمرافق الحالية، والتى ينتج عنها تسرب مستمر من شبكة المياه بالإضافة إلى اختلاط المياه النقية بالمياه الجوفية الملوثة والناتجة عن الصرف الصحى فى بيارات وترانشات أرضية، وبالتالى يحدث التسريب أسفل أساسات المبانى الأثرية؛ مما أدى إلى ازدياد فى معدلات منسوب المياه السطحية و المياه الأرضية فى مدينة القاهرة القديمة [٥١]،

ومن ثم ارتفع المعدل من ٣ إلى ٤م تحت سطح الأرض إلى معدل يقل عن متر واحد تحت سطح الأرض، مما يسبب تلفًا شديدًا بأساسات المبانى الأثرية بصورة مباشرة ويعجل بانهيارها[٥٢]، ويضاف إلى ما سبق سوء حالة شبكة التغذية بالكهرباء مما يؤدى إلى حدوث العديد من الحرائق، وهناك العديد من الآثار الإسلامية المصابة بمياه الصرف مثل: قانيباى الرماح ومشهد آل طباطبا

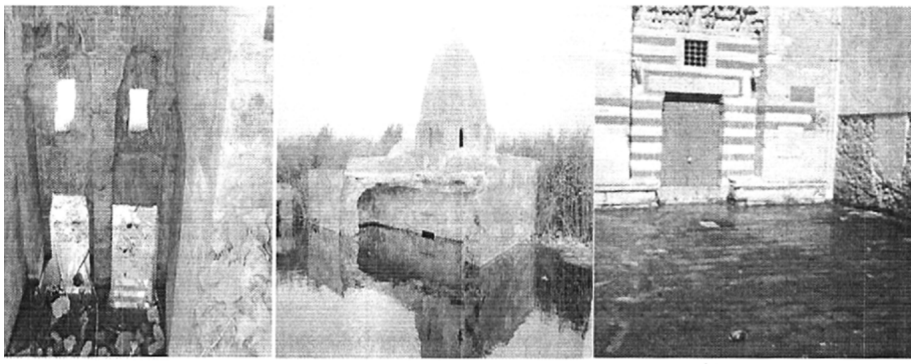

صور رقم (٢١، ٢٢، ٢٣) توضح تأثير المياه الأرضية والصرف الصحى على مشهد آل طباطبا، ومنشأة شرف الدين وأخيه، وقبة صفى الدين جوهر.

سادسًا - ضعف الوعى التاريخى و الأثرى

ويعتبر العامل الأساسى لمعظم المشاكل والأخطار البشرية التى تعانى منها القاهرة القديمة، فقد تبين أن الوعى الأثرى لدى أغلب المواطنين مثقفين أو غير مثقفين شبه مفقود، وكذلك عدم تفهم القيمة التاريخية والفنية للمنطقة والمبانى المقامة عليها، بالإضافة إلى الوضع الاجتماعى والاقتصادى المتردى لسكان مناطق وجود الآثار، حيث تعانى هذه المنطقة من تدهور البيئة الاجتماعية وتدهور المستوى الاقتصادى، علاوة على انخفاض المستوى التعليمى فى هذه المنطقة، كذلك فإن أغلب هذه المبانى متروكة بدون استعمال، ولا تعود بفائدة على سكان المنطقة، وذلك بسبب تعطيل هذه المبانى عن وظيفتها الأصلية كالمدارس والأسبلة، وأصبحت للسكنى فقط، ومع قلة الحصيلة المعلوماتية التاريخية والأثرية لدى فئات المجتمع المصرى وطبقاته فإن ذلك ينعكس أثره على بعض مظاهر السلوك التى ترتكب داخل المناطق الأثرية؛ مما يجعل المحافظة على تلك الآثار أمرًا صعبًا وتحتاج إلى جهد كبيرٍ، وأيضًا فى ظل تقصير وسائل الإعلام فى إظهار تراثنا الحضارى والتوعية بأهميته وقيمته كمصدرٍ من مصادر الدخل الأساسية وكواجهة حضارية لنا دوليًا، وهناك القصور فى المناهج التعليمية فى المراحل المختلفة للتوعية بتراثنا الحضارى وأهميته وأهمية صيانته والمحافظة عليه(٥٣) .

سابعًا - القصور فى عمليات الترميم والحفاظ على المبانى الأثرية :

فى بعض الأحيان يعتبر القصور فى عمليات الترميم من المشكلات الخطيرة ؛ حيث لا تراعى الأسس العلمية فى اختيار طرق العلاج والترميم، وتعتبر الآثار الإسلامية من أبرز الأمثلة على ذلك؛ حيث إنها تقع فى نطاق منطقة سكنية وترتبط فى نفوس الناس بروابط دينية وعقدية، فعادة ما يقوم الأهالى بأعمال الترميم على حسابهم الخاص، وذلك تقربًا لوجه الله تعالى حيث يقومون بتجديد المساجد والأضرحة وما إلى ذلك من الأبنية؛ ولكن للأسف هذه العمليات تكون غير مدروسة وغيرعلمية، وأيضًا قد يسند العمل من قبل المسئولين إلى شركات أو مقاولين ليست لهم دراية بأعمال الترميم الأثرى؛ حيث يتم التعامل مع المبنى الأثرى بنفس طريقة التعامل مع المبانى الحديثة من حيث التقنيات والمواد المستخدمة فى الترميم. صورة رقم (٢٤، ٢٥، ٢٦)

صورة رقم (٢٤، ٢٥، ٢٦) توضح أعمال الترميم الخاطئة بمسجد الحاكم ، ومسجد صرغتمش ، وزاوية أحمد بن شعبان

ويضاف إلى ماسبق عدم حضور البعد الاجتماعى فى مشروعات الترميم لبعض المبانى الأثرية بالمناطق التاريخية؛ حيث لم يُوضَع برامج ومشروعات للارتقاء بالبيئة المحيطة ، وبالتالى يتبعه الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية للسكان يعود مردوده على المناطق التاريخية وما تضمه من مبانٍ أثرية من الحفاظ عليها وحسن التعامل معها مستقبلاً.

ثامنًا- تضارب الاختصاصات بين الأجهزة المعنية

إن التعدد والتضارب فى الاختصاصات بين الجهات المسئولة فى مدينة القاهرة القديمة أدى إلى الافتقار إلى وجود سياسة تخطيطية طويلة الأجل للتراث ، مع غياب سياسات التنمية الشاملة مع وجود فجوة بين الدراسات النظرية والجهات التنفيذية والمسئولة عن هذا التراث(٥٤)؛ حيث إن البعد الاجتماعى فى مشروعات الارتقاء بالبيئة العمرانية غير ذات أهمية كما أن مشروعات الترميم المعمارية فى بعض المبانى التاريخية بالمنطقة لم تضع فى برامجها الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية للسكان، وذلك دعمًا للأعمال التى تتم والحفاظ عليها مستقبلاً وحسن التعامل معها(٥٥) ، مع الأخذ فى الاعتبار أن الهدف من قيام هيئة أو مؤسسة على المستوى المركزى أو المحلى، هو خدمة الأهداف العامة للبلاد بالأساليب التى يحددها دستور الدولة وتشريعاتها، وقد يحدث عندما تقوم جهة من هذه الجهات بعمل أو بتنفيذ مشروع معين، أن تراه جهة أخرى - من وجهة نظرها - متعارضًا مع مصلحة أو منفعة عامة، وفى مثل هذه الحالات لا يجب أن يعزى هذا إلى سوء القصد، بل إلى التباس الأمر أو عدم وضوح الصورة أو إلى التحمس لتحقيق هدفٍ مقصود (٥٦).

لذا فإن هذه المشكلة تحتاج إلى إيجاد صيغة للتعامل والتنسيق بين الأطراف المعنية، وذلك عند رسم السياسات التى تحدد العلاقة بين الجهة المسئولة عن حماية مدينة القاهرة القديمة وتراثها الأثرى، والجهات الأخرى المسئولة فى الدولة، ولا سيما أجهزة الحكم المحلى، ووزارة الأوقاف، وبعض الوزارات والهيئات الأخرى ما دام هدف الجميع تحقيق الصالح العام.

الخاتمة

فى البلاد المتزنة عمرانيًا تمثل العاصمة ١٠٪ من سكانها مثل ما كانت مصر منذ خمسة عقود مضت، وتحتوى القاهرة الكبرى حاليًا على ٢٠٪ من سكان الدولة من حيث العدد، ولكنها تزيد عن النصف من حيث الوزن والثقل النسبى بالإضافة إلى السلطة والنفوذ؛ مما يوضح حجم المشاكل الناجمة عن تضخم

المدينة وخدماتها [٥٧].

إن مدينة القاهرة القديمة عامرة بالمناطق التاريخية والآثار المهمة التى تُجسّد ثراء المدينة، ليس فقط كعاصمة للعالم الإسلامى، بل أيضًا بصفتها من روائع التجارب الإنسانية العمرانية على مر التاريخ؛ مما جعلها تمثل للمصريين والعرب موضعًا للسلطة السياسية والإبداع الفنى والريادة الثقافية والمزارات السياحية والروحية والتعليم الدينى والفنى .. إلخ، وبذلك تمثل القاهرة بمفردها ما يمكن أن تمثله عدة مدن مجتمعة، فالقاهرة مدينة مركبة من حيث الموقع والموضع الذى يحتويها، ولذا فيجب المحافظة عليها وإحياء تراثها وإعادة تخطيطها؛ لتتلاءم مع غيرها من مناطق الامتداد التى لا تتوقف ولتظل شاهدة على تطور المدينة وديناميكيتها وملاءمتها للحياة العصرية الحديثة .

الهوامش

(١) جمال حمدان (دكتور): القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،عام ١٩٩٦م، صـ٣، ٦ .
(٢) محمد الجوادى(دكتور): القاهرة تبحث عن مستقبلها ، دار المعارف ، عام٢٠٠٠م ، صـ ٦٣.
(٣) نعمات محمد نظمى : إعادة تأهيل وسط مدينة القاهرة » ، رسالة دكتوراه ، كلية الهندسة جامعة عين شمس، ٢٠٠٤م، صـ١٤٩.
(٤) عبدالباقى إبراهيم (دكتور) : المدينة الإسلامية على مر العصور، محاضرة رقم (١٠)، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ، القاهرة.
(٥) المرجع نفسه.
(٦) أسعد على سلمان أبو غزالة (دكتور) وآخرون: التطور العمرانى لمدينة القاهرة.. حلول ومشاكل، مجلة القطاع الهندسى ، جامعة الأزهر ،عام ٢١٠٢م، صـ٨.
(٧) محمد عباس الزعفرانى (دكتور) : إعادة تخطيط أحياء القاهرة القديمة ، ندوة القاهرة والتراث، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، عام ١٩٩١م، صـ٣.
(٨) أبو الحمد محمود فرغلى (دكتور) : الدليل الموجز لأهم الآثار الإسلامية والقبطية فى القاهرة، دار منصور للطباعة، القاهرة ، عام ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، صـ١٣،١٤.
(٩) ناهد نجا عباس الإبيارى : النمو العمرانى للمدن المصرية وتأثيره على المناطق الأثرية ، رسالة دكتوراة، كلية الهندسة ، جامعة طنطا، عام ٢٠٠٦م، صـ ٢١٤.
(١٠) عبدالباقى إبراهيم (دكتور):المرجع السابق.
(١١) أسعد على سليمان أبو غزالة (دكتور) وآخرون: المرجع السابق، ص٨ ،٩.
(١٢) عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، عام٢٠٠٠م، صـ٥١٤،٥١٥.
(١٣) نعمات محمد نظمى: المرجع السابق، صـ١٧.
(١٤) أسعد على سليمان أبو غزالة (دكتور) وآخرون : المرجع السابق، صـ٩.
(١٥) المرجع نفسه.
(١٦) نعمات محمد نظمى: المرجع السابق، صـ١٨٠.
(١٧) هناء محمود شكرى: التنمية العمرانية للمناطق التاريخية فى المدن القديمة - حالة خاصة (الأزهر - الحسين - الغورية)، رسالة دكتوراه ، كلية الهندسة ، جامعة عين شمس ، قسم العمارة ، عام٢٠٠٠م،صـ٥٥.
(١٨) شحاتة عيسى إبراهيم: القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، عام ١٩٩٩م، صـ٣١٧ ،٣١٨.

(١٩) أندريه ريمون : القاهرة تاريخ حاضرة، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، عام١٩٩٣م، صـ٢٨.

(٢٠) نعمات محمد نظمى: المرجع السابق،صـ١٨٠،١٨١.

(٢١) أسعد على سليمان أبو غزالة (دكتور) وآخرون :المرجع السابق، صـ١٠.

(٢٢) نعمات محمد نظمى: المرجع السابق، صـ١٩٨ ،١٩٩.

(٢٣) أسعد على سليمان أبو غزالة (دكتور) وآخرون: المرجع السابق، صـ١١.

(٢٤) الهيئة العامة للتخطيط العمرانى: أطلس القاهرة الكبرى، المتحدة للطباعة والنشر، عام٢٠٠٠م.

(٢٥) أمانى إسماعيل الدواخلى : التلوث البيئى وانعكاسه على المدينة الإسلامية القديمة (نحو منهج للحفاظ على المدينة الإسلامية القديمة)، رسالة ماجستير، كلية التخطيط العمرانى والإقليمى، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ م، صـ ١٠٤.

(٢٦) منظمة العواصم والمدن الإسلامية : أسس التصميم المعمارى والتخطيط الحضارى فى العصور الإسلامية، دراسة تحليلية على العاصمة القاهرة ، مكة المكرمة ، ١٤١١هـ / ١٩٩٠ م ، صـ٥٢٥،٥٢٦.

(٢٧) عبد الباقى إبراهيم (دكتور): حماية الآثار والتخطيط العمرانى (حماية الآثار والأعمال الفنية)، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٢ هـ ، صـ ١٨١.

(٢٨) منظمة العواصم والمدن الإسلامية : المرجع السابق ، صـ ٥٢٥ .

(٢٩) المرجع نفسه ، صـ ٥٢٦.

(30) Berg, V, M.,: Outline Of the urban development Of Cairo, Islamic Cairo: Architectural conservation and Urban development of historic center German Institute of Archaeology, aarp, 1980, P.12.

(٣١) عاصم محمد رزق (دكتور): مراكز الصناعة فى مصر الإسلامية من الفتح العربى حتى مجىء الحملة الفرنسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٩م ،صـ١٤.

(٣٢) منظمة العواصم والمدن الإسلامية : المرجع السابق ، صـ ٥٢٥،٥٢٦.

(٣٣) أدهم جمال الدين عتمان : الارتقاء بالمناطق الإسلامية المتدهورة – دراسة تطبيقية فى مدينة القاهرة – ، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة ، جامعة الإسكندرية : ١٩٩٢م ، صـ ١١٥ ،١١٧ .

(٣٤) منظمة العواصم والمدن الإسلامية : المرجع السابق ، صـ ٥٢٥ ،٥٢٧.

(٣٥) المجالس القومية المتخصصة : الآثار والمد السياحى ، القاهرة ، ١٩٩١م.

(*) تم تعديل القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣م بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٠م والقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠١٨م.

(٣٦) ناهد نجا عباس الإبيارى : المرجع السابق ، صـ ٢٢٠،٢٢١.

(٣٧) المرجع نفسه ،صـ ٢٢١ ،٢٢٢.

(٣٨) منظمة اليونسكو: مشروع الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية، تقرير أعمال عن الفترة من يوليو/ تموز٢٠١٠م إلى يونيو/ حزيران ٢٠١٢م، مركز التر اث العالمى - إدارة مواقع التراث العالمى بجمهورية مصر العربية، صـ٦٨.

(٣٩) أدهم جمال الدين عتمان : المرجع السابق ، صـ١١٥.

(٤٠) شريف حسن كامل : إعادة تأهيل المنطقة التاريخية بالقاهرة ،(ندوة القاهرة والتراث)، جمعية المهندسين المصرية ، ١٩٩١م، صـ٦، ٧.

(41)Lamei, S.,: The rehabilitation and restoration of an historic area, The Batiliyya district of Cairo", Planning and Conservation, London, 1987, P.137.

(٤٢) محمد السيد أرناؤوط : الأنسان وتلوث البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، عام١٩٩٩م، صـ ١٨٢.

(٤٣) جمال حمدان (دكتور) : المرجع السابق ، صـ٤٠.

(٤٤) محمد حماد (دكتور) : تخطيط المدن الإنسانى عبر العصور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤م، صـ٣٣٩.

(٤٥) المجالس القومية المتخصصة: الآثار والمد السياحى ، المرجع السابق.

(٤٦) أدهم جمال الدين عتمان : المرجع السابق، صـ١١٩، ١٢٤.

(٤٧) المرجع نفسه ، صـ١١٩،١٢٤ .

(٤٨) المرجع نفسه ، صـ١١٥،١٢٤،١١٧.

(٤٩) طارق عبد الحميد فرغلى : المحافظة على بعض معالم التراث فى العصر المملوكى والعثمانى وإحيائها، رسالة ماجستير، كلية الهندسة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٧م ، صـ ٦٤.

(٥٠) شريف حسن كامل: المرجع السابق ، صـ ١٣.

(٥١) عبد الباقى إبراهيم (دكتور): تقييم دور الأجهزة المعنية التى تتعامل مع التراث العمرانى للقاهرة الإسلامية، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، القاهرة ، صـ ٢.

(52) Hampikian, N.,: Restoration of the Mausoleum of al -Salih Nagam al- Din Ayyob, "The Restoration and Conservation of Islamic Monuments in Egypt" , Edited by Jere, L . Bacharach, The American University in Cairo press, 1995 .P. 46.

(٥٣) المجالس القومية المتخصصة : التثقيف التاريخى والأثرى للجماهير، القاهرة ، ١٩٨٥م .

(٥٤) رغد مفيد محمد : ثقافة المجتمعات وعمران المناطق ذات القيمة التراثية - دراسة تأثير المتغيرات الثقافية والإجتماعية على التشكيل العمرانى - رسالة ماجستير ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦م ، صـ٧٦.

(٥٥) عبد الباقى إبراهيم (دكتور) : تقييم دور الأجهزة المعنية التى تتعامل مع التراث العمرانى للقاهرة الإسلامية، صـ٣.

(٥٦) المجالس القومية المتخصصة : الحفاظ على الآثار الإسلامية والقبطية ،القاهرة ، ١٩٩٦م.

(٥٧) نعمات محمد نظمى (دكتور) : التنمية المتواصلة وإعادة تأهيل المنطقة التراثية لمركز مدينة القاهرة – مصر، المؤتمر الدولى «المدن التراثية» الأقصر- جمهورية مصر العربية ٢٩ نوفمبر – ٢ديسمبر ٢٠٠٦م، صـ٩.